

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة-



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

دور سعر الصرف في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر تخصص: اقتصاد دولي

إشراف الأستاذ:

د. شرقق سمير

إعداد الطالبة:

خوالد أمال

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الصفة	الرتبة	الجامعة الاصلية
د. شرقق سمير	مشرفا	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوت-سكيكدة-
د. بلعاش ميادة	رئيسا	أستاذ محاضر "ب"	جامعة 20 أوت-سكيكدة-
أ. سحاب نادية	مناقشا	أستاذ مساعد "أ"	جامعة 20 أوت-سكيكدة-

السنة الجامعية: 2017/2016.

الشكر و العرفان

أولا وقبل كل شيء أشكر الله العلي القدير على ما أتاني من فضل،

قال الرسول صلى الله عليه وسلم:

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله و من أسرى إليكم معروفا فكافئوه فإن لم تستطيعوا فادعوا له"

ثم أتقدم بالشكر الجزيل والامتنان إلى الأستاذ المشرف الدكتور: شرفق سمير

على قبوله الإشراف على هذا البحث رغم انشغالاته الكثيرة، وعلى ما قدمه لي من توجيهاته القيمة

وحكمة توجيهاته وملاحظاته الدقيقة.

كما أتقدم بالشكر إلى الأساتذة الأعضاء في لجنة المناقشة بقبولهم مناقشة وإثراء هذه المذكرة،

كما أشكر كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث.

أمال خوالد

مقدمة عامة:

مع مطلع النصف الثاني من القرن الماضي وبداية ظهور العولمة الاقتصادية ظهرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة كأحد أهم أوجه العلاقات الاقتصادية بين الدول النامية والدول المتقدمة لما لها من أهمية ودور كبير في تأثير على تمويل الاقتصاد بصفة خاصة وعلى التنمية الاقتصادية بصفة عامة، حيث يشهد العالم النامي تطور ملحوظ في زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمال صافي التدفقات، حيث تفسر هذه الزيادة في الاتجاه نحو اقتصاد السوق في معظم الدول النامية وتحرير التجارة والاستثمار، فضلا عن مساهمة هذه الدول في تحقيق التكاملات الاقتصادية الإقليمية والعالمية، وهذا لما تتميز به هذه الاستثمارات من نقل التكنولوجيا الحديثة وزيادة تراكم رأس المال ومصدر لرفع كفاءة رأس المال البشري وزيادة قدراتها الإدارية والتنظيمية، كل هذه الامتيازات جعلت معظم الدول النامية تتسابق إلى جذب هذه الاستثمارات وذلك من خلال إزالة الحواجز والعراقيل التي تعيق طريقها ومنحها الحوافز والضمانات التي تسهل قدومها ودخولها إلى السوق المحلي، وإصلاح سياسة سعر الصرف في هذه الدول، خاصة بما يحظى به هذا الأخير من أهمية بالغة في جلب وزيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث يمثل سعر الصرف أحد أهم المتغيرات الاقتصادية الذي يتم على أساسه تفسير تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول المضيفة للاستثمار، والجزائر من الدول النامية التي تسعى جاهدة إلى جلب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والظفر بالامتيازات التي يحملها هذا الاستثمار، وذلك من خلال إتباع سياسات اقتصادية مناسبة وقيامها بإصلاح سياسة الصرف في الجزائر وكذلك سن القوانين والتشريعات والحوافز والضمانات التي تشجع المستثمرين الأجانب، على توطين استثماراتهم فيها.

يشكل موضوع سعر الصرف والدور الذي يلعبه في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أهم القضايا التي تطرق إليها الاقتصاديون من خلال الدراسات المختلفة التي قاموا بها، حيث أكدت بعض هذه الدراسات أن لسعر صرف دور مهم في جلب الاستثمارات الأجنبية وعليه يمكننا طرح الإشكالية التالية :

ما هو دور سعر الصرف في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ؟

1- من أجل إحاطة أكثر بالإشكالية سنحاول صياغة التساؤلات التالية :

- فيما يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر وما هي محدداته ؟
- ما هي سياسة سعر الصرف في الجزائر ؟
- هل يؤثر سعر الصرف على جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ؟

2- فرضيات الدراسة :

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حركة من حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل ويتحدد من خلال مجموعة من العوامل منها سعر الصرف.
- يؤثر سعر الصرف على جلب الاستثمارات الأجنبية في الجزائر بطريقة ايجابية لأن سعر الصرف هو أحد أهم المتغيرات الاقتصادية الذي يتم على أساسه تفسير قدوم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

3-أهمية الدراسة :

- تكمن أهمية الدراسة في معرفة الدور التمويلي للاستثمار الأجنبي المباشر وإسهامه في زيادة عمليات التنمية الاقتصادية كما يستمد هذا الحث أهمية من خلال المكانة التي يلعبها سعر الصرف وذلك لأنه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

4-أهداف الدراسة :

- عرض الجوانب النظرية للاستثمارات الأجنبية المباشرة وسعر الصرف من خلال عرض أهم النظريات المفسرة لسعر الصرف والاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- تهدف هذه الدراسة لإيجاد العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتغيرات أسعار الصرف وإبراز تأثير سعر الصرف على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

5-منهج الدراسة :

- اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة الظواهر الاقتصادية وهذا بمعالجة الإطار النظري لسعر الصرف وكذلك الاستثمار الأجنبي المباشر.
- اعتمدنا على المنهج الكمي أو القياسي الذي يركز على التحليل الكمي للمتغيرات الاقتصادية من خلال الدراسة القياسية لإيجاد العلاقة بين سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

6-الدراسات السابقة :

صحراوي سعيد، محددات سعر الصرف، دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر، مذكرة ماجستير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بلقايد فاروق تلمسان، 2009-2010.

هدفت هذه الدراسة إلى استعراض أهم النظريات والنماذج التي تهتم ببحث وتفسير تغيرات سعر الصرف مع اختيار قدرة نظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في شرح تفسير تحركات سعر صرف الدينار الجزائري باستعمال أسلوب التكامل المتزامن وقد تم التوصل إلى النتائج التالية :

- عدم صحة فرضية نظرية تعادل القوة الشرائية في واقع الاقتصاد الجزائري.
- يوجد علاقة طويلة المدى بين متغير سعر الصرف ومتغيرات الاقتصاد الكلي، وبالتالي صحة النموذج النقدي الأساسي في واقع الاقتصاد الجزائري، أي أن متغيرات الاقتصاد الكلي هي جيدة لتنبؤ في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي.

سعيدة شطياني، محددات سعر صرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مذكرة ماجستير، قسم العلوم التجارية، جامعة المسيلة 2011-2012.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس سعر الصرف إضافة إلى تقدير العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة 1993-2008.

اعتمدت هذه الدراسة في تحقيق أهدافها إلى المعايير الاقتصادية واستخدام منهج القياس الاقتصادي، ولقد أسفرت هذه الدراسة على مجموعة من النتائج أهمها : أن سعر الصرف يتأثر بمجموعة من التغيرات الاقتصادية، حيث تبين من النموذج القياسي الاقتصادي أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ 1% يؤدي إلى انخفاض سعر صرف بـ 0.695% بينما زيادة الكتلة النقدية بـ 1% يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف بـ 0.289% وفي الأخير توصي هذه الدراسة بضرورة تنويع الصادرات وتطبيق سياسات مالية ونقدية فعالة من شأنها سيطرة على توسيع الكتلة النقدية وتقليص السوق الموازي.

عطاء الله بن طيرش، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغيرداية 2010-2011.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية في الجزائر، من خلال القيام بدراسة العلاقة بين تخفيض سعر الصرف وتحرير التجارة الخارجية على المستوى النظري، ثم محاولة إسقاط ذلك على واقع الاقتصاد الجزائري وقد تم التوصل في هذا البحث إلى العديد من النتائج لعل أبرزها أن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري يتأثر بسعر برميل النفط في المدى القصير والمتوسط، كما تم التوصل إلى أنه توجد علاقة بين تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري وتحرير الميزان التجاري الجزائري.

ناصر نفيسة، أثر سعر الصرف على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية، دراسة حالة الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2010-2011.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة بين أثر تغيرات أسعار الصرف وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن عوائد هذه الاستثمارات يجب أن تقارن مع مخاطر سعر الصرف عند الاستثمار في الخارج حتى يصبح القرار الاستثماري مناسباً، إضافة إلى ذلك فإن مخاطر سعر الصرف تنسب إلى اختلاف تكلفة رأس المال بين الشركات الواقعة في مناطق تختلف فيها العملات وذلك يؤثر على تدفق الاستثمارات الأجنبية وقد خلصت هذه الدراسة بالنظر إلى النتائج المتحصل عليها من اختبار علاقات المدى الطويل بين سعر صرف الدينار وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام طريقة التكامل المتزامن إلى غياب أي علاقة بين المتغيرين في المدى الطويل.

سحنون فاروق، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2009-2010.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس بعض المؤشرات بالاعتماد على الأساليب الكمية التي أصبحت تلعب دوراً أساسياً لاسيما القياس الاقتصادي عن طريق بناء نموذج قياسي يسمح لنا بمعرفة المؤشرات الأكثر تأثيراً.

سعيد يحيى، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2006-2007.

هدفت هذه الدراسة إلى مراجعة شاملة للأسس النظرية والدراسات والأبحاث المتعلقة بمفهوم الاستثمار الأجنبي، أنواعه المختلفة، خصائصه وأهميته في بلوغ النمو الاقتصادي المعتمد الذات، كما توضح هذه الدراسة اتجاهات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي والدول النامية بصورة خاصة مع توضيح توزيعاته من حيث الدول المصدرة والدول المتلقية وكذلك حسب المناطق الجغرافية، لقد تم التوصل إلى أن هذه الاتجاهات قد تغيرت مع مرور الزمن خاصة بعد انهيار المعسكر الشرقي وزيادة التوجه نحو اقتصاد السوق مما زاد من أهمية الدول النامية كوجهة مفضلة لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالإضافة إلى ظهور هذه الدول في الفترة الأخيرة كمصدر جديد لهذه الاستثمارات وقامت هذه الدراسة أيضاً بتحليل المحيط الاقتصادي المحلي المؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، كما تم التوصل إلى تحديد أهم معوقات وجود مناخ استثماري ملائم، مع التطرق إلى السياسات العامة المقترحة لتطوير وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين بيئة أداء الأعمال وتخفيض المخاطر المتعلقة بمناخ الاستثمار إلى إعداد وتطوير الإطار المؤسس اللازم لإدارة وجذب هذه التدفقات.

7- محتويات الدراسة :

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة والإمام بمختلف جوانب الموضوع قسمنا الدراسة إلى ثلاث فصول، حيث تضمن:

- الفصل الأول أساسيات حول سعر الصرف، وقد قسم إلى مبحثين، المبحث الأول ماهية سعر الصرف، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى أهم النظريات المفسرة لسعر الصرف.
- الفصل الثاني فقد تناولنا فيه الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول تطرقنا فيه إلى ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر، أما المبحث الثاني تطرقنا إلى أهم النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.
- الفصل الثالث قد قمنا بدراسة تحليلية وقياسية لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بسعر الصرف وقد قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تناولنا فيه سياسة الصرف في الجزائر، أما المبحث الثاني تناولنا فيه واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والمبحث الثالث تناولنا فيه علاقة سعر صرف الدينار بالاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة تحليلية، قياسية).

المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة بين أثر تغير سعر الصرف على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال قياس وتحليل أثر تقلبات سعر صرف الدينار على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)، حيث توصلنا إلى أن هناك علاقة طردية موجبة بسيطة بين سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث أن إذا زاد استقرار سعر الصرف بوحدة واحدة سيزيد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر بـ 0.071 وحدة أي بـ 7%، حيث نوصي بضرورة توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاعات المنتجة، وإعطاء أهمية كبيرة لسعر الصرف وجعله كأداة ضبط التجارة الخارجية من أجل جذب أكثر للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، الاستثمار الأجنبي المباشر، سياسة الصرف.

Abstract:

this study aims to highlight the relationship between the impact of the change in the exchange rate on the flow of foreign direct investment and by measuring and analyzing the impact of the exchange rate fluctuations on the flow of foreign direct investment in Algeria(2000-2015) .where we concluded that there is a direct positive simple relationship between exchange rate and foreign direct investment in algeria .if the exchange rate increases by one unit .the flow of foreign direct will increase by 0.071 unit which means 7 units .

Where we recommend the need to direct foreign direct investment towards the productive sectors and give great importance to the exchange rate and make it a tool to control foreign trade in order to attract more foreign direct investment.

Keywords: Exchange rate. direct foreign investment. Exchange policy.

قائمة الجداول :

الصفحة	العنوان	الرقم
39	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال سنة 2000 إلى 2015	01
46	حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2000 إلى 2015	02
48	توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصادق عليها على أهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر فترة 2002 - 2015	03
50	التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2002 إلى 2015	04
52	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب سعر الصرف خلال الفترة 2000 إلى 2015	05
56	نتائج تقدير أثر تقلبات سعر الصرف الدينار مقابل الدولار على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر 2000-2015	06

قائمة الأشكال :

الرقم	العنوان	الصفحة
01	دورة حياة المنتج الدولي	28
02	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار	39
03	عدد المشاريع المصرح بها خلال الفترة 2002 إلى 2015	48
04	مبلغ المشاريع المصرح بها خلال الفترة 2002 إلى 2015	49

I	شكر
II	اهداء
III	ملخص
IV	قائمة الجداول
V	قائمة الأشكال
VI	فهرس المحتويات
أ	مقدمة عامة

الفصل الأول: أساسيات حول سعر الصرف.

2	تمهيد
3	المبحث الأول: ماهية سعر الصرف
3	المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف
4	المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف
6	المطلب الثالث: أهمية سعر الصرف
7	المطلب الرابع: خصائص سعر الصرف
9	المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف
9	المطلب الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية
10	المطلب الثاني: نظرية تعادل أسعار الفائدة
11	المطلب الثالث: نظرية أثر فيشر
13	خلاصة

الفصل الثاني: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

15	تمهيد
16	المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر
16	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر
17	المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته
23	المطلب الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر
24	المطلب الرابع: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر
26	المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر
26	المطلب الأول: نظرية عدم كمال السوق
27	المطلب الثاني: نظرية دورة حياة المنتج

30	المطلب الثالث: نظرية الحماية.....
31	المطلب الرابع: نظرية الموقع.....
33	خلاصة.....
	الفصل الثالث: دراسة علاقة سعر صرف الدينار بالاستثمار الأجنبي (دراسة تحليلية وقياسية) في الجزائر.
35	تمهيد.....
36	المبحث الأول: سياسة الصرف في الجزائر.....
36	المطلب الأول: سياسة الرقابة على الصرف.....
38	المطلب الثاني: إصلاح سياسة سعر الصرف في الجزائر.....
40	المطلب الثالث: البعد الاقتصادي لتحريك سعر صرف الدينار.....
42	المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....
42	المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....
44	المطلب الثاني: ضمانات حماية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....
46	المطلب الثالث: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000 إلى 2015).....
52	المبحث الثالث: علاقة سعر صرف الدينار بالاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة تحليلية لعلاقة سعر الصرف بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....
52	المطلب الأول: دراسة تحليلية لعلاقة سعر صرف الدينار بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر..
54	المطلب الثاني: دراسة قياسية لعلاقة سعر الصرف بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....
59	خلاصة.....
61	خاتمة عامة.....
65	قائمة المراجع.....

مقدمة عامة:

مع مطلع النصف الثاني من القرن الماضي وبداية ظهور العولمة الاقتصادية ظهرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة كأحد أهم أوجه العلاقات الاقتصادية بين الدول النامية والدول المتقدمة لما لها من أهمية ودور كبير في تأثير على تمويل الاقتصاد بصفة خاصة وعلى التنمية الاقتصادية بصفة عامة، حيث يشهد العالم النامي تطور ملحوظ في زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمال صافي التدفقات، حيث تفسر هذه الزيادة في الاتجاه نحو اقتصاد السوق في معظم الدول النامية وتحرير التجارة والاستثمار، فضلا عن مساهمة هذه الدول في تحقيق التكاملات الاقتصادية الإقليمية والعالمية، وهذا لما تتميز به هذه الاستثمارات من نقل التكنولوجيا الحديثة وزيادة تراكم رأس المال ومصدر لرفع كفاءة رأس المال البشري وزيادة قدراتها الإدارية والتنظيمية، كل هذه الامتيازات جعلت معظم الدول النامية تتسابق إلى جذب هذه الاستثمارات وذلك من خلال إزالة الحواجز والعراقيل التي تعيق طريقها ومنحها الحوافز والضمانات التي تسهل قدومها ودخولها إلى السوق المحلي، وإصلاح سياسة سعر الصرف في هذه الدول، خاصة بما يحظى به هذا الأخير من أهمية بالغة في جلب وزيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث يمثل سعر الصرف أحد أهم المتغيرات الاقتصادية الذي يتم على أساسه تفسير تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول المضيفة للاستثمار، والجزائر من الدول النامية التي تسعى جاهدة إلى جلب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والظفر بالامتيازات التي يحملها هذا الاستثمار، وذلك من خلال إتباع سياسات اقتصادية مناسبة وقيامها بإصلاح سياسة الصرف في الجزائر وكذلك سن القوانين والتشريعات والحوافز والضمانات التي تشجع المستثمرين الأجانب، على توطين استثماراتهم فيها.

يشكل موضوع سعر الصرف والدور الذي يلعبه في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أهم القضايا التي تطرق إليها الاقتصاديون من خلال الدراسات المختلفة التي قاموا بها، حيث أكدت بعض هذه الدراسات أن لسعر صرف دور مهم في جلب الاستثمارات الأجنبية وعليه يمكننا طرح الإشكالية التالية :

ما هو دور سعر الصرف في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ؟

1- من أجل إحاطة أكثر بالإشكالية سنحاول صياغة التساؤلات التالية :

- فيما يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر وما هي محدداته ؟
- ما هي سياسة سعر الصرف في الجزائر ؟
- هل يؤثر سعر الصرف على جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ؟

2- فرضيات الدراسة :

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حركة من حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل ويتحدد من خلال مجموعة من العوامل منها سعر الصرف.
- يؤثر سعر الصرف على جلب الاستثمارات الأجنبية في الجزائر بطريقة ايجابية لأن سعر الصرف هو أحد أهم المتغيرات الاقتصادية الذي يتم على أساسه تفسير قدوم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

3-أهمية الدراسة :

- تكمن أهمية الدراسة في معرفة الدور التمويلي للاستثمار الأجنبي المباشر وإسهامه في زيادة عمليات التنمية الاقتصادية كما يستمد هذا الحث أهمية من خلال المكانة التي يلعبها سعر الصرف وذلك لأنه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

4-أهداف الدراسة :

- عرض الجوانب النظرية للاستثمارات الأجنبية المباشرة وسعر الصرف من خلال عرض أهم النظريات المفسرة لسعر الصرف والاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- تهدف هذه الدراسة لإيجاد العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتغيرات أسعار الصرف وإبراز تأثير سعر الصرف على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

5-منهج الدراسة :

- اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة الظواهر الاقتصادية وهذا بمعالجة الإطار النظري لسعر الصرف وكذلك الاستثمار الأجنبي المباشر.
- اعتمدنا على المنهج الكمي أو القياسي الذي يركز على التحليل الكمي للمتغيرات الاقتصادية من خلال الدراسة القياسية لإيجاد العلاقة بين سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

6-الدراسات السابقة :

صحراوي سعيد، محددات سعر الصرف، دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر، مذكرة ماجستير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بلقايد فاروق تلمسان، 2009-2010.

هدفت هذه الدراسة إلى استعراض أهم النظريات والنماذج التي تهتم ببحث وتفسير تغيرات سعر الصرف مع اختيار قدرة نظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في شرح تفسير تحركات سعر صرف الدينار الجزائري باستعمال أسلوب التكامل المتزامن وقد تم التوصل إلى النتائج التالية :

- عدم صحة فرضية نظرية تعادل القوة الشرائية في واقع الاقتصاد الجزائري.
- يوجد علاقة طويلة المدى بين متغير سعر الصرف ومتغيرات الاقتصاد الكلي، وبالتالي صحة النموذج النقدي الأساسي في واقع الاقتصاد الجزائري، أي أن متغيرات الاقتصاد الكلي هي جيدة لتنبؤ في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي.

سعيدة شطياني، محددات سعر صرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مذكرة ماجستير، قسم العلوم التجارية، جامعة المسيلة 2011-2012.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس سعر الصرف إضافة إلى تقدير العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة 1993-2008.

اعتمدت هذه الدراسة في تحقيق أهدافها إلى المعايير الاقتصادية واستخدام منهج القياس الاقتصادي، ولقد أسفرت هذه الدراسة على مجموعة من النتائج أهمها : أن سعر الصرف يتأثر بمجموعة من التغيرات الاقتصادية، حيث تبين من النموذج القياسي الاقتصادي أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ 1% يؤدي إلى انخفاض سعر صرف بـ 0.695% بينما زيادة الكتلة النقدية بـ 1% يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف بـ 0.289% وفي الأخير توصي هذه الدراسة بضرورة تنويع الصادرات وتطبيق سياسات مالية ونقدية فعالة من شأنها سيطرة على توسيع الكتلة النقدية وتقليص السوق الموازي.

عطاء الله بن طيرش، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بگرداية 2010-2011.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية في الجزائر، من خلال القيام بدراسة العلاقة بين تخفيض سعر الصرف وتحرير التجارة الخارجية على المستوى النظري، ثم محاولة إسقاط ذلك على واقع الاقتصاد الجزائري وقد تم التوصل في هذا البحث إلى العديد من النتائج لعل أبرزها أن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري يتأثر بسعر برميل النفط في المدى القصير والمتوسط، كما تم التوصل إلى أنه توجد علاقة بين تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري وتحرير الميزان التجاري الجزائري.

ناصر نفيسة، أثر سعر الصرف على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية، دراسة حالة الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2010-2011.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة بين أثر تغيرات أسعار الصرف وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن عوائد هذه الاستثمارات يجب أن تقارن مع مخاطر سعر الصرف عند الاستثمار في الخارج حتى يصبح القرار الاستثماري مناسباً، إضافة إلى ذلك فإن مخاطر سعر الصرف تنسب إلى اختلاف تكلفة رأس المال بين الشركات الواقعة في مناطق تختلف فيها العملات وذلك يؤثر على تدفق الاستثمارات الأجنبية وقد خلصت هذه الدراسة بالنظر إلى النتائج المتحصل عليها من اختبار علاقات المدى الطويل بين سعر صرف الدينار وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام طريقة التكامل المتزامن إلى غياب أي علاقة بين المتغيرين في المدى الطويل.

سحنون فاروق، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2009-2010.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس بعض المؤشرات بالاعتماد على الأساليب الكمية التي أصبحت تلعب دوراً أساسياً لاسيما القياس الاقتصادي عن طريق بناء نموذج قياسي يسمح لنا بمعرفة المؤشرات الأكثر تأثيراً.

سعيد يحيى، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2006-2007.

هدفت هذه الدراسة إلى مراجعة شاملة للأسس النظرية والدراسات والأبحاث المتعلقة بمفهوم الاستثمار الأجنبي، أنواعه المختلفة، خصائصه وأهميته في بلوغ النمو الاقتصادي المعتمد الذات، كما توضح هذه الدراسة اتجاهات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي والدول النامية بصورة خاصة مع توضيح توزيعاته من حيث الدول المصدرة والدول المتلقية وكذلك حسب المناطق الجغرافية، لقد تم التوصل إلى أن هذه الاتجاهات قد تغيرت مع مرور الزمن خاصة بعد انهيار المعسكر الشرقي وزيادة التوجه نحو اقتصاد السوق مما زاد من أهمية الدول النامية كوجهة مفضلة لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالإضافة إلى ظهور هذه الدول في الفترة الأخيرة كمصدر جديد لهذه الاستثمارات وقامت هذه الدراسة أيضاً بتحليل المحيط الاقتصادي المحلي المؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، كما تم التوصل إلى تحديد أهم معوقات وجود مناخ استثماري ملائم، مع التطرق إلى السياسات العامة المقترحة لتطوير وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين بيئة أداء الأعمال وتخفيض المخاطر المتعلقة بمناخ الاستثمار إلى إعداد وتطوير الإطار المؤسس اللازم لإدارة وجذب هذه التدفقات.

7- محتويات الدراسة :

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة والإمام بمختلف جوانب الموضوع قسمنا الدراسة إلى ثلاث فصول، حيث تضمن:

- الفصل الأول أساسيات حول سعر الصرف، وقد قسم إلى مبحثين، المبحث الأول ماهية سعر الصرف، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى أهم النظريات المفسرة لسعر الصرف.
- الفصل الثاني فقد تناولنا فيه الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول تطرقنا فيه إلى ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر، أما المبحث الثاني تطرقنا إلى أهم النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.
- الفصل الثالث قد قمنا بدراسة تحليلية وقياسية لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بسعر الصرف وقد قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تناولنا فيه سياسة الصرف في الجزائر، أما المبحث الثاني تناولنا فيه واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والمبحث الثالث تناولنا فيه علاقة سعر صرف الدينار بالاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة تحليلية، قياسية).

تمهيد:

يعتبر سعر الصرف أهم العوامل الأساسية في العلاقات المالية الدولية حيث يرتبط بكافة المعاملات الاقتصادية الدولية، وتكمن أهمية سعر الصرف باعتباره حلقة ربط بين الاقتصاديات الدولية، وتهدف دراسة سعر إلى البحث عن وسائل والإجراءات من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق الاستقرار لسعر الصرف، حيث تناولنا في هذا الفصل أساسيات عامة حول سعر الصرف حيث، تم التطرق إلي مفهومه وأهميته ومختلف الأنواع والخصائص وكذلك أهم النظريات المحددة له.

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف

لكل دولة عملة تقوم باستعمالها في المعاملات الداخلية، وتظهر ضرورة استعمال العملات الخارجية في العلاقات التجارية الدولية التي تقوم بها الشركات التي تعمل داخل الدولة مع مؤسسات تعمل خارجها، لذلك لابد لها من استعمال عملة البلد المصدر لذلك نقوم بالذهاب إلى سوق الصرف لشراء عملة البلد المصدر وهو ما يعرف بسعر الصرف.

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف

يعرف سعر الصرف عادة بأنه سعر وحدة من عملة أجنبية معبرا عنه بالعملة المحلية كما يمكن تعريف سعر الصرف بأنه سعر وحدة من العملة المحلية معبرا عنه بعملة أجنبية، فسعر إذا هو قيمة أو سعر عملة معبرا عنه بعملة أخرى⁽¹⁾.

ويعرف أيضا على أنه سعر العملة مقابل وحدة واحدة من العملة الأجنبية أي أنه سعر إحدى العملات مقوما بسعر أخرى⁽²⁾.

سعر الصرف أيضا هو سعر عملة بعملة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عمليتين بإحدى العملتين تعتبر سلعة والعملة الأخرى تعتبر تمنا لها⁽³⁾.

وكذلك يعرف سعر الصرف على أنه نسبة تبادل بين وحدة النقد الأجنبية ووحدة النقد الوطنية وبمعنى أدق فإن سعر الصرف هو السعر الذي يتم به شراء أو بيع عملة ما مقابلة وحدة واحدة من عملة أخرى⁽⁴⁾.

ولقد عرف أيضا على أنه عدد الوحدات الوطنية التي تدفع للحصول على وحدة أجنبية⁽⁵⁾.

(1): سامي خليل، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص 838.

(2): عبد الرحمن براء، أحمد إيمان، محب زكي، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الإبراهيمية، 2005، ص 205.

(3): مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص 244.

(4): محمد كمال الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي، منشأة المعارف للنشر، الإسكندرية، 2004، ص 17.

(5): أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي والدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص 375.

المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف

لسعر الصرف عدة أنواع نذكر منها :

1- سعر الصرف الاسمي : هو المؤشر الذي يعكس متوسط حصيلة التقلبات في قيم العملات الأخرى بالنسبة لعملة معينة، فإن تقلبات سعر الصرف الاسمي لعملة كل دولة ما تعكس التغيرات في قيم عملات الدول الأخرى، وهذا مع إعطاء لكل عملة وزنا مرجحا وأهمية نسبية تتفق مع دور الدولة في العلاقات النقدية وتجارة دولية، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد، فارتفاع سعر عملة ما يؤشر على الامتياز بالنسبة للعملات الأخرى وينقسم سعر الصرف بدوره إلى :

أ- سعر الصرف الرسمي: ويقصد به ذلك السعر الذي تأخذ به الدولة ويتم الإعلان عنه، وهذا السعر يعتبر الأساسي في كافة المعاملات التي تتم بين الأطراف المتعاملة في السوق الرسمية للصرف.

ب- سعر الصرف الموازي: وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة ونفس البلد⁽¹⁾.

2- في الواقع لا يهم الأعوان الاقتصاديين مستوى سعر الصرف الاسمي بقدر ما يحويه من قدرة شرائية أي كمية السلع التي يتم اقتنائها بنفس المبلغ من العملة المحلية وهو ما يعرف بسعر والصرف الحقيقي ومن تم يؤخذ سعر الصرف الحقيقي الاسمي معدلا بنسب التضخم ويمكن حساب سعر الصرف الحقيقي من خلال معادلة تالية :

$$Re = (PF/Pd)E \dots \dots \dots (1)$$

E : سعر الصرف الاسمي.

PF : مستوى الأسعار في الدولة الأجنبية.

Pd : مستوى الأسعار المحلية.

(1): بلقاسم ليندة، أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية، دراسة قياسية حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012-2013، ص 8.

بالإضافة إلى مقياس مؤشرات أسعار الاستهلاك التي رأيناها في المعادلة (1) كمقياس شائع الاستخدام هناك مقياس السعر لسلع القابلة للتجارة Pt والسلع الغير قابلة للتجارة PN وهذا المؤشر مهم في قياس تخصص الموارد الوطنية بين قطاع التصدير المعرض لنفس المنافسة والقطاع الكمي من المنافسة والذي يساوي كما يلي:

$$Re = Pe . EPn$$

وهناك مقياس هو قيمة الأجور النسبية والمحسوبة بالدولار ويستعمل هذا المعيار لتقادي المؤشرات النسبية التي تتغير من دولة إلى أخرى.

وسعر الصرف الحقيقي يساوي 100/1% في حالة تساوي السلعة المحلية والأجنبية بعملة واحدة وقد يكون أكبر وأصغر عندما يكون السعر المحلي أكبر وأصغر من السعر في الدولة الأخرى ونفس الموازنة بالنسبة إلى المقاييس الأخرى⁽¹⁾.

3- سعر الصرف الفعلي : يسمى سعر الصرف بين عملتين اثنتين بسعر الصرف الثنائي، حيث من أجل عملة معطاة إذا كان يوجد عدد N عملة أجنبية ممكن تحويلها إلى هذه العملة فإنه يوجد N سعر صرف ثنائي، ولتقييم تطوير القيمة الدولية لعملة نقوم بحساب سعر الصرف الفعلي لهذه العملة، حيث الصيغة المستخدمة في إنشائه هو المتوسط الهندسي المرجح لأسعار الصرف الثنائية لكل الشركاء التجاريين الأساسيين، ويعتبر الترجيح عموما عن الوزن النسبي لحصّة كل دولة أجنبية في التجارة الخارجية الكلية للبلدان المعنيين ويعبر عن سعر الصرف الاسمي الفعلي بواسطة العبارة التالية :

$$EN_{t/t_0}^i = 100x\pi \left(S_{jt}^i/t \right)^{\alpha_j}$$

$$\text{حيث : } S_{jt}^i = S_{jt}^i / S_{jt_0}^i$$

EN_{t/t_0}^i : سعر الصرف الفعلي لعملة البلد i في التاريخ t مع الأخذ التاريخ t_0 كأساس التاريخ

S_{jt}^i : سعر الصرف الثنائي للعملة المحلية (التسعير عبر المؤكد مقابل عملة البلد j في التاريخ t

α_j : معامل الترجيح للبلد j

(1): سي محمد كمال، مدخل للاقتصاد الدولي، دار الخلدونية، ط1، الجزائر، 2015، ص ص 137-138.

إن الغرض من الترجيحات هو التعبير عن الأهمية النسبية لكل عملة أجنبية بالنسبة إلى البلد المحلي، ومع تواجد العديد من الأوزان يمكن أن تستخدم في حساب المتوسط فإن اختيارها الملائم متعلق بالغرض الذي يستخدم من أجله مؤشر سعر الصرف الفعلي، فإذا كان الهدف المقصود هو تقييم أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري للبلد المعني فإن الترجيحات المتتالية عندئذ هي الآثار النسبية لتغيرات أسعار العملات الأجنبية في الميزان التجاري للبلد الأصل، ولا يمكن تقدير هذه الترجيحات إلا بواسطة الطرق الكمية، ومن النتائج أيضا حساب مؤشرات سعر الصرف الفعلي باستخدام حصص التجارة الخارجية الثنائية كترجيحات (حصص الاستيراد أو حصص الصادرات أو متوسط الاثنين)

ويمكن لعملة ما أن تتدهور مقابل عملات كما أنها تتحسن مقابل عملات أخرى، حيث يتطور سعر الصرف الفعلي يزودنا بقياس للتطور الكلي لهذه العملات مقابل العملات كلها⁽¹⁾.

4- سعر الصرف التوازني: يمثل سعر الصرف التوازني e^* توازنا مستديما لميزان المدفوعات عندما ينمو الاقتصاد بمعدل طبيعي، وهو سعر الصرف السائد في ظروف اقتصادية غير مختلفة، إن الصدمات الاسمية (النقدية) المؤقتة تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازني، بالإضافة إلى أن الصدمات الحقيقية تؤثر على المستوى التوازني، ولهذا فإنه من الضروري تحديد هذا المستوى التوازني وتفسير مجراه، ويعتمد تحديد سعر الصرف التوازني على معرفة كيفية تغير سعر الصرف الحر مع تغيرات الوضع الاقتصادي وتحديد كيفية تأثير هذه الأساسيات على سعر الصرف ومنه تكون مؤشرات لسعر الصرف التوازني⁽²⁾

المطلب الثالث: أهمية سعر الصرف

تكمن أهمية سعر الصرف فيما يلي:

- يلعب سعر الصرف دورا مهما في النشاطات الاقتصادية الخارجية التي يقوم بها أي بلد سواء كان ذلك النشاط تجاريا أو استثماريا.

(1): صحراوي سعيد، محددات سعر الصرف دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2009-2010، ص ص 10-11.

(2): بن حمودة فاطمة الزهراء، أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص 38.

- يحتل سعر الصرف مركزا محوريا في السياسة النقدية حيث يمكن أن يستخدم كهدف أو كأداة أو ببساطة كمؤشر، واستخدام سعر النقد، كهدف اتجاه العملات الأخرى قد يكون عاملا لتخفيض التضخم وهذا ما يتلاءم مع الهدف النهائي للسياسة النقدية.
- كون أن سعر الصرف يمثل التكاليف والأسعار سواء داخل البلد أو خارجه فإنه يمكن أن يستخدم كمؤشر على تنافسية البلد وبالتالي على ميزان المدفوعات بالنهاية.
- يؤدي ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية إلى ارتفاع قيمة السلع المنتجة محليا والموجهة للتصدير وانخفاض أسعار الواردات، ويحدث العكس عند انخفاض قيمة العملة الوطنية حيث تزداد تنافسية السلع المنتجة محليا وترتفع أسعار السلع المستوردة⁽¹⁾.
- ويمكن توضيح أهمية سعر الصرف في ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي من خلال ثلاثة أسواق وعلى المستويين الكلي والجزئي، وهذه الأسواق هي سوق الأصول، وسوق السلع، وسوق عوامل الإنتاج، حيث يربط سعر الصرف بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية ويحدث سوق الصرف الحقيقي عدد وحدات السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، ومن ثم فهو يقيس القدرة على المنافسة⁽²⁾.

المطلب الرابع: خصائص سعر الصرف

لسعر الصرف مجموعة من الخصائص نذكر ما يلي:

- 1- **التحكيم:** وتعني هذه الخاصية وجود طرف ثالث في العملية بهدف تحقيق الربح فمثلا عند تحويل الدينار الجزائري إلى الدرهم المغربي يتم استخدام طرف آخر هو اليورو حيث يكون شراء العملة في السوق التي يكون فيها السعر منخفضا وبيعها في السوق التي يكون فيها السعر مرتفعا، ولهذه الخاصية أنواع يمكن أن نلخصها فيما يلي:
 - أ- **عمليات التحكيم المباشر:** هي العملية التي تتولد كنتيجة المقارنة بين سعر عملة معينة بدلالة عملة أخرى في مركزين ماليين مختلفين.

(1): لعلو موسى بخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية، ط1، لبنان، 2010، ص ص 121-122.

(2): سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري للنشر، الأردن، 2010، ص 15.

ب- عمليات التحكيم غير المباشر: هذا النوع من الترجيح يظهر بتواجد ثلاث عملات حيث لا تكون إحدى هذه العملات مستعارة مباشرة لدلالة إحدى العملتين الأخرين لكنها مستعارة بدلالة عملة ثابتة.

ج- عمليات التحكيم على معدلات الفائدة: ينشأ هذا النوع من التحكيم عندما يكون هناك فرق في معدلات الفائدة على عملة معينة في مركزين ماليين مختلفين.

2- المضاربة: تكون المضاربة من أجل تحقيق الربح، وتكون إما على ارتفاع الأسعار أو انخفاضها، حيث يحقق المضاربون الربح عن طريق التنبؤ عن تغيرات أسعار الصرف من أسعار العملات المختلفة في المستقبل ويجدون السوق الآجلة وسيلة لتحقيق عملياتهم من خلال عملية المضاربة يكون التعرض المباشر لأخطار الصرف، حيث يطلق على المضارب الذي يتوقع ارتفاع العملة المعنية بالمضارب على الصعود أما عن الذي يتوقع انخفاض قيمة العملة بالمضاربة على الهبوط.

3- التغطية: تتم عن طريق اللجوء إلى عمليات الصرف الآجل، وذلك لتفادي الأخطار الناتجة عن تقلبات سعر الصرف، حيث بدهم من هذه الخاصية أن على المتعاملين في التجارة الخارجية اللجوء إلى عمليات الصرف الآجلة للحد والتقليل من أخطار الصرف على قيمة عوائدهم بمدفوعاتهم بالعملة الصعبة المتأتية عن صفقات التجارة الخارجية⁽¹⁾.

(1): بغداد زيان، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، مذكرة ماجستير في المالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2012-2013، ص ص 20-21-22.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف

يتحدد سعر الصرف من خلال عملية تلاقي العرض والطلب على العملات حيث يعتبر سعر الصرف كأى سلعة من السلع في سوق الصرف تبعا للتغيرات الحاصلة في العرض والطلب على العملات الأجنبية وهذا المبحث سنحاول إلقاء الضوء على بعض النظريات المفسرة لسعر الصرف وذلك كما يلي:

المطلب الأول: نظرية تكافؤ (تعادل القوة الشرائية)

جاءت هذه النظرية على يد الاقتصادي السويدي كاسل جوستان وعرفت باسم نظرية تعادل القوة الشرائية، وهذه نظرية حاولت تبين كيف يتحدد سعر الصرف في ظل العملة الورقية، وخلاصة هذه النظرية أن القوة الشرائية للعملة في داخل البلد هي التي تحدد قوتها الشرائية في خارجها أي أن الأسعار الداخلية هي التي تحدد سعر الصرف الخارجي فقد كانت تقلبات الأسعار الداخلية عقب الحرب الأولى كبيرة إلى الحد الذي حمل كاسل على تفسير حركة أسعار بالتقلبات في القوة الشرائية المصاحب للتضخم، وقد لخص فكرته في قوله "إن استعدادنا لدفع مبلغ معين في مقابل عملة أجنبية يجب في النهاية وفي الجوهر أن يكون راجع لحقيقة أن هذه العملة تمتلك قوة شرائية على السلع والخدمات في البلد الأجنبي، ومن ناحية أخرى عندما نعرض كمية من عملتنا فنحن نعرض بالفعل قوة شرائية على السلع والخدمات في بلدنا إن تقويمنا للعملة الأجنبية بعملتنا يتوقف بالتالي أساسا على القوة الشرائية النسبية للعملتين في بلديهما⁽¹⁾.

وكذلك تدل هذه النظرية على أن حركات أسعار الصرف تعكس الفروقات في نسب التضخم بين الدول المختلفة وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين التغيير في مستوى الأسعار التضخم، ومع أن واضع النظرية أراد الدلالة على تأثير التضخم المحلي على سعر الصرف، وخلص في هذه النظرية إلى أن مستوى الأسعار يؤثر على سعر الصرف⁽²⁾.

وتوفر نظرية تكافؤ القوة الشرائية الأساس النظري لاكتساب مؤشرات سعر الصرف الفعلي المتعدد الأطراف ولموجب هذه النظرية يعتبر سعر الصرف الفعلي هو السعر النسبي بين عمليتين والذي يجب أن يتحدد في حالة التوازن على أساس القوة الشرائية النسبية لهاتين العمليتين⁽³⁾.

تقدير النظرية تكافؤ القدرة الشرائية:

بالرغم من القبول الذي حظيت به هذه النظرية إلا أنها تعرضت إلى عدة انتقادات ومن أهمها:

- (1): مجدي محمود شهاب وآخرون، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت، لبنان، 2006، ص 138.
- (2): نجيب سمير خريس، المتاجرة في العملات، دار النفائس، ط 1، الأردن، 2012، ص 135.
- (3): بسام الحجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، دار المنهل اللبناني، ط1، بيروت، لبنان، 2009، ص 122.

- صعوبة تركيب أرقام قياسية تعبر عن تغير القوة الشرائية تعبيراً دقيقاً، فمعظم هذه الأرقام تحتوي على كثير من السلع التي لا تدخل في نطاق التجارة الدولية وبالتالي لا يكون لأسعارها تأثير مباشر على سعر الصرف.
- من المستحيل عمل معرفة الوقت الذي كان فيه سعر الصرف متوازناً، وهذا يعني استحالة النظر إلى فترة معينة على أنها فترة أساس من الممكن أن نحسب التغيرات التي تحدث في سعر الصرف في الفترات اللاحقة على أساسها.
- لا تخضع تقلبات سعر الصرف لتقلبات الميزان التجاري فقط كما تفترض النظرية، إذ أن النقود الأجنبية تطلب وتعرض أيضاً بسبب الاستثمارات الدولية طويلة الأجل أو بسبب حركة رؤوس الأموال الدولية قصيرة الأجل وكل هذا من شأنه التأثير في سعر الصرف⁽¹⁾.
- إن هذه النظرية تركز على العوامل النقدية في تحديد سعر الصرف، في حين أن هناك عوامل حقيقية وبيئية تقف وراء حركة أسعار الصرف، مثل حركة رؤوس الأموال ووضع الميزان التجاري ونسب التبادل التجاري.....الخ⁽²⁾.

المطلب الثاني: نظرية تعادل أسعار الفائدة I R P

إن نظرية تكافئ معدلات الفائدة توفر الربط بين أسواق الصرف الأجنبي وبين الأسواق النقدية العالمية ونحدد هذه النظرية ما يلي: الفرق في معدلات الفائدة على المستوى المحلي للأوراق المالية ذات المخاطر المتماثلة يجب أن تكون متساوية، ولكن بإشارة معاكسة إلى الخصم أو علاوة سعر الآجل للعملة الأجنبية مستثنين من ذلك كلف العملة⁽³⁾.

تقييم نظرية تعادل أسعار الفائدة :

لكن هذه النظرية واجهت العديد من الانتقادات التي نقلت من أهميتها نذكر منها⁽⁴⁾:

- المحكمين لا يقدمون كثيراً على معدلات الفائدة دون سواها في عملياتهم.

(1): محمد يونس محمد، عبد الوهاب نجا، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 288.
 (2): هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي، إثراء لنشر والتوزيع، العراق، ط 1، 2010، ص 279.
 (3): عدنان تايه النعيمي، إدارة العملات الأجنبية، دار المسيرة، ط1، الأردن، 2012، ص127.
 (4): جعفري عمار، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث الأنظمة الصرف الدولية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية كلية العلوم، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص 32.

- إمكانية وجود حواجز على حركة رؤوس الأموال في حالة الرقابة على الصرف.
- أسعار الفائدة تشكل عاملا واحدا مهما، ولكن هناك عوامل أخرى مؤثرة كالسيولة مثلا.
- وفي الأخير المضاربة يمكن أن تحدث آثار تدبيلية.

المطلب الثالث: نظرية أثر فيشر الدولية

Théorie de l'effet Fisher international

تستند هذه النظرية في تفسيرها لتقلبات سعر الصرف على علاقة معدل الفائدة الاسمي الذي يجب أن يعادل كل معدل التضخم و معدل الفائدة الحقيقي فإذا كان:

I_j : معدل الفائدة الاسمي.

ij : معدل الفائدة الحقيقي.

j : معدل التضخم في البلد (j)

فان معدلة فيشر لمعدل الفائدة الاسمي عبارة عن العلاقة الرياضية التالية :

$$1 + I_j = (1 + ij)(1 + inf(j))$$

في حالة بلدين مثلا فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية فان:

$$1 + I_{FRE} = (1 + i_{FRE})(1 + inf_{(FRE)}) \dots \dots \dots (1)$$

$$1 + I_{USD} = (1 + i_{USD})(1 + inf_{(USD)}) \dots \dots \dots (2)$$

I_{FRE} : معدل الفائدة الاسمي في فرنسا.

I_{USD} : معدل الفائدة الاسمي في الولايات المتحدة الأمريكية.

i_{FRE} : معدل الفائدة الحقيقي في فرنسا.

i_{USD} : معدل الفائدة الحقيقي في الولايات المتحدة الأمريكية

$inf_{(FRE)}$: معدل التضخم في فرنسا.

$inf_{(USD)}$: معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية.

بقسمة (1) على (2) نحصل على:

$$\frac{1 + I_{FRE}}{1 + I_{USD}} = \frac{(1 + i_{FRE})(1 + inf_{(FRE)})}{(1 + i_{USD})(1 + inf_{(USD)})}$$

و بافتراض تساوي معدلات الفائدة الحقيقية ij نجد:

$$(1) \frac{1 + I_{FRE}}{1 + I_{USD}} = \frac{(1 + inf_{(FRE)})}{(1 + inf_{(USD)})}$$

ويمكن كتابتها على النحو التالي:

$$\frac{1 + I_{FRE} - I_{USD}}{1 + I_{USD}} = \frac{inf_{(FRE)} - inf_{(USD)}}{1 + inf_{(USD)}}$$

- تمثل المعادلة الأخيرة علاقة فيشر الدولية والتي تربط بين فوارق معدلات الفائدة وفوارق معدلات التضخم ويلاحظ أن الطرف الأيسر في المعادلة هو طرف محقق في نظرية تعادل القدرة الشرائية والطرف الأيمن هو طرف المحقق في نظرية تعادل معدلات الفائدة وبالتالي يمكن تصور الترابط التالي:

$$PTI \leftrightarrow Fisher \leftrightarrow PPA$$

من خلال ملاحظة أن الصياغة الرياضية لمعادلة أثر فيشر الدولية لا تحتوي أو تشتمل في أجزائها على أي متغير يمثل سعر الصرف إلا أنها تمثل الأساس المشترك الذي تستند عليه كل من نظرية القدرة الشرائية ونظرية تعادل معدلات الفائدة⁽²⁾.

تقييم النظرية:

لقد وجهت لهذه النظرية العديد من الانتقادات كالتالي :

- إن زيادة كمية النقود لا أثر لها أكثر من مجرد زيادة الطلب على النقود عندما تسود حالة الكساد، ويقع الاقتصاد في نطاق مصيدة السيولة وفي هذه الحالة لا يمكن التأثير على مستوى الأسعار.
- تجاهل آثار أسعار الفائدة على المستوى العام للأسعار.
- لم تبين النظرية أسباب التغيرات التي تطرأ على قيمة النقود والقوى التي تحكم ذلك.
- افتراض أن الأسعار تتغير تبعا لتغير كمية النقود المعروضة ولا يمكن أن تتغير نتيجة عوامل أخرى، وهذا غير صحيح فقد تتغير الأسعار نتيجة لأسباب غير نقدية كفضل الموسم الزراعي⁽¹⁾.

(1): سعيدة شطباني، محددات سعر صرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم التجارية، جامعة المسيلة، 2011-2012، ص ص 28-29.

(2): السعيد عناني، آثار تقلبات سعر الصرف وتدبير المؤسسة الاقتصادية لمواجهتها، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2005-2006، ص ص 52-53.

(1): عبد المطلب عبد المجيد، اقتصاديات سعر الصرف، الدار الجامعية، الإسكندرية 2016 ص 53.

خلاصة:

يعتبر سعر الصرف أداة ربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات الأخرى، كما يعتبر قوة سعر صرف عملة بلد ما المرآة العاكسة لقوة اقتصاده، حيث يتم تحديد سعر الصرف وفقاً لقوى السوق (العرض والطلب).

ولقد تعددت النظريات المفسرة لسعر الصرف ومن بين هذه النظريات، نظرية تعادل القوة الشرائية، نظرية أثر فيشر وكذلك نظرية تعادل أسعار الفائدة حيث يعتبر من أهم النظريات المفسرة لسعر الصرف، حيث حاولت هذه النظريات تفسير الاختلاف في أسعار الصرف بين البلدان وكل منها لها فرضيات ونتائج تختلف عن الأخرى.

تمهيد:

شهد النصف الثاني من القرن الماضي اهتماما واسعا بقضايا الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يلعب دور مهم في دعم نمو اقتصاديات الدول النامية حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا نظرا للدور المهم والحيوي الذي يلعبه في نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والمساهمة في تحسين المهارات والخبرات، حيث تسعى معظم الدول النامية إلى جذب أكبر عدد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك لرفع عجلة النمو والتطور بها.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يعني ظاهرة اقتصادية معقدة الجوانب، وحتى يتسنى لنا فهم هذه الظاهرة خصصنا هذا المبحث للتعريف بالاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله والآثار المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

هو عبارة عن الاستثمار الوافد الذي يسمح للمستثمر من خارج الدولة بتملك أصول ثابتة ومتغيرة بغرض التوظيف الاقتصادي من المشروعات المختلفة. أي تأسيس شركات أو دخول شركات لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية المختلفة⁽¹⁾.

ويمكن تعريفه أيضا بأنه استحداث لمشروع اقتصادي أو إدماج لمشروع أجنبي كان قائما. وفي هذه الأخيرة يكفي في نظر الخبراء أن تكون نسبة المساهمة الأجنبية تتفوق 20% من رأس مال المشروع لنقول أنه استثمار أجنبي مباشر⁽²⁾.

ويعرف كذلك على أنه استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأمد في موجودات رأسمالية ثابتة في بلد معين (البلد المضيف) بحيث تعكس تلك العلاقة منفعة المستثمر الأجنبي الذي يكون له الحق في إدارة أصوله والرقابة عليها من بلد الأم أو المضيف، وقد يكون المستثمر شخصا طبيعيا أو معنويا⁽³⁾.

هو عبارة عن عملية تدفق للقروض من قبل الشركة الأم إلى الشركة التابعة لها في الخارج أو الشركة الأخرى على أن لا تقل نسبة التملك من الخارج 10%⁽⁴⁾.

وكذلك يعرف على أنه استثمار طويل الأجل في أصول حقيقية، حيث يمارس المستثمر دورا مهما في إدارة أمواله، وأنه تحويل مالي لا يمثل عبئ مديونية، كما أن الجزء الأكبر منه يتم عبر الشركات المتعددة الجنسيات نظرا لما تمتلكه من قدرات مالية كبيرة وعوائدها المتزايدة، بسبب معرفتها بالأسواق وقدرتها التمويلية

(1) : فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص 24.

(2) : مسعود مجيطن، دروس في المالية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 147.

(3) : حسين كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار الصفاء، عمان، 1، 2011، ص ص 69-70.

(4) : سليمان محمد عبد الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1، 2009، ص

العالمية واحتكارها التكنولوجيا بما يجعلها ويسبب وفورات الحجم قادرة على تخفيض الكلف العالية والقدرة ليس على المنافسة فقط بل وعلى الاحتكار (1).

وعلى غرار تعاريف الاقتصاديين السابقين للاستثمار الأجنبي المباشر نجد أن صندوق النقد الدولي قد عرفه على أنه : " الاستثمار الذي يتم للحصول على مصلحة مستثمر مشروع يقوم بعمليات في إطار اقتصادي، خلاف اقتصاد المستثمر الذي تستهدف المستثمرين للحصول على الحق في القيام بدور فعال في إدارة المشروع ويرى البعض أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتجسد في قيام المستثمر الأجنبي بإنشاء مشروع أو استثمار بين صاحب المال والمشروع في إحدى مجالات التنمية، أو أنه قيام مشروع أجنبي لممارسة نشاط اقتصادي على إقليم دولة ما أو أنه تعبير عن ممارسة نشاط اقتصادي لمشروع أجنبي في دولة معينة على نحو دائم ومستقر أو أنه الذي يستلزم السيطرة على المشروع (2).

ومما سبق نتوصل إلى التعريف الإجرائي: حيث يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة لها، أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة (3).

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته

1- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

1-1- الاستثمار المشترك:

يرى كولدي Kolde أن الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو شخصيتان معنويتان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع أو العلامات التجارية، أما تيربسترا Trepstra فيرى أن الاستثمار المشترك ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية، ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه، ويقترح ليفنجستون في هذا الشأن أنه في حالة اشتراك طرف أجنبي أو أكثر طرف محلي / وطني (سواء كان شركة وطنية قائمة أو غير ذلك) للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو قديمة أو تسمية السوق أو أي نشاط إنتاجي أو

(1): محمود حسين الوادي وآخرون، العولمة وأبعادها الاقتصادية، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، ط1، 2009، ص 23.

(2): محمد غانم، الاستثمار في الاقتصاد السياسي والإسلامي وتشريعات واتفاقيات الاستثمار، الإسكندرية، ط1، 2011، ص 64.

(3): نزيهة عبد المقصود محمد مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص 31.

خدمي آخر سواء كانت المشاركة في رأس المال أو بالتكنولوجيا فهذا يعتبر استثمارا مشتركا وهذا النوع من الاستثمار يعتبر أكثر تميزا من اتفاقيات أو تراخيص الإنتاج، حيث يتيح للطرف الأجنبي المشاركة في إدارة المشروع⁽¹⁾.

ومن التعريفات السابقة يمكن القول أن الاستثمار المشترك هو اتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي، حيث يمكن للطرف الوطني أن يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص، وليس بالضرورة أن يقدم المستثمر طرف أجنبي أو الوطني حصة في رأس المال بمعنى قد تكون المشاركة في المشروع من خلال تقديم الخبرة والمعرفة أو العمل أو التكنولوجيا بصفة عامة⁽²⁾.

أ- مزايا الاستثمار المشترك من وجهة نظر الدول المضيفة والمستثمر الأجنبي :

يمكن القول بأن الاستثمار المشترك إذا أحسن تنظيمه وتوجيهه فإنه يحقق مزايا عديدة لأطرافه، وبالنسبة للدول المضيفة تتمثل المزايا في⁽³⁾ :

- قدرة الدولة المضيفة على فرض رقابة وسيطرة فعلية على الاستثمار الأجنبي من خلال مشاركة ممثليها في إدارة المشروع.

- يكتسب الإطار الوطني الإداري والفني الخبرة والمهارة الكافية لإدارة وتشغيل المشروع الاستثماري، كما تتمكن الدولة من مراقبة الاستثمار الأجنبي بصورة مباشرة وإقسام ما ينتج عن المشروع من أرباح.

- كما تضمن الدولة المضيفة بمشاركة العنصر الوطني في الإدارة، عدم اتخاذ الشركة قرارات سرية تضر بمصلحتها الاقتصادية، وتضمن أيضا عدم قيام دولة المستثمر باتخاذ هذه الشركات مركزا للتجسس وتجميع المعلومات السرية.

- يؤدي هذا النوع من الاستثمار إلى تخفيف الأعباء المالية التي يتحملها الاقتصاد المضيف. ويؤدي إلى فتح آفاق أمام المستثمر الوطني للاحتكاك بالتكنولوجيا الحديثة والتعرف على الأساليب الإدارية والفنية الحديثة.

أما من ناحية المزايا التي يحققها المشروع المشترك للمستثمر الأجنبي فأهمها التقليل من المخاطر التي يتعرض لها المستثمر الأجنبي في البلد المضيف (كالتأميم والمصادرة ومنع تحويل الأرباح). كما أن هذه

(1): عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مكتبة الإشعاع، بيروت، ط1، 2001، ص ص 411-412.

(2): عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989، ص 25.

(3): عمر هاشم محمد صدقة، ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013، ص 14.

المشروعات سوف تخفف من نظرة العداء التي يشعر بها المستثمر الأجنبي في الدول النامية، وأخيرا سوف يحصل الأجنبي عن طريق المشاركة على مزايا وتسهيلات بخلاف لو كان يستثمر بمفرده.

ب- عيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر الدول المضيفة والمستثمر الأجنبي :

وتتمثل هذه العيوب فيما يلي (1) :

- بالنسبة للدول المضيفة حيث يشترك لتحقيق المزايا السابقة أن يوفر لدى الاقتصاد الوطني القدرة الفنية والإدارية والمالية على المشاركة في رسم توجيه السياسات الاستثمارية للمشروع.
 - إن توقع صغر حجم رأس المال الوطني يؤثر على صغر حجم المشاريع المشتركة، وهذا الأمر يتسبب في عدم تحقيق الأهداف المرجوة من الدول المضيفة مثلا زيادة فرص التوظيف، نقل التكنولوجيا... الخ.
 - إن تحقيق الدول المضيفة للأهداف المنشودة في توفير العملات الأجنبية، وتحسين ميزان المدفوعات في المشروعات المشتركة هي أقل بكثير مقارنة مع مشروعات الاستثمار المملوكة ملكية مطلقة للاستثمار الأجنبي.
 - أما بالنسبة للمستثمر الأجنبي فتتمثل هذه العيوب في أحد اختلاف المصالح الوطنية وأهداف المستثمر الأجنبي وهذا خاصة في حالة إصدار الصرف الوطني في تقديم نسبة معينة من رأس مال في المشروع وذلك ما قد لا يتفق مع أهداف المستثمر المرتقبة خاصة في الرقابة الإدارية.
 - قد يقصي الطرف الوطني الطرف الأجنبي من المشروع الاستثماري بعد فترة زمنية مما يؤدي إلى ارتفاع درجة خطر الغير تجاري، وهذا ما يتعارض مع أهداف المستثمر الأجنبي.
 - إن عدم التكافؤ في القدرات المالية والفنية بين المستثمر الوطني والأجنبي قد يؤثر سلبا على تحقيق أهداف المشروع الاستثماري طويلة الأجل وأخرى قصيرة الأجل.
 - من المحتمل وضع شروط وقيود على التوظيف والتصدير وتحويل الأرباح من الداخل إلى الخارج (شركة أم) وهذا إن كان الطرف الوطني متمثل في الحكومة.
- ### 1-2- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

وتتمثل في قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع لها للإنتاج أو للتسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدول المضيفة على أن تكون لها الحرية الكاملة في الإدارة والتحكم في هذه النشاطات ويعتبر هذا النوع من الاستثمار الأكثر تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات، ومن مزايا هذا النوع

(1): سحنون فارق، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009-2010، ص ص 22-23-24.

من الاستثمار فإن زيادة حجم تدفقات النقد (رأس المال الأجنبي) إلى الدولة المضيفة، كما أن احتمال أن يؤدي كبر حجم المشروع إلى المساهمة الجدية في إشباع حاجة المجتمع المحلي من السلع أو الخدمات المختلفة مع احتمال وجود فائض للتصدير أو التقليل الواردات مما يترتب على تحسين ميزان المدفوعات الدولة المستقبلية، وأما من ناحية العيوب فإن الدولة المضيفة (خاصة النامية) تخشى من أخطار الاحتكار والتبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سلبية على المستوى المحلي والدولي في حالة ظهور أي تعارض في المصالح بينها وبين الشركات المعنية⁽¹⁾.

1-3- مشروعات أو عملية التجمع:

هذه المشروعات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (عام وخاص) يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين (سيارة مثلاً) لتجميعها لتصبح منتجا نهائياً، وفي معظم الأحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدفق العمليات وطرق تخزين والصيانة والتجهيزات الرأس مالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه⁽²⁾.

1-4- عمليات الاندماج والتملك:

وهو قيام الشركات بالاندماج أو شراء شركات أخرى لما يعرف بالشركة القابضة أو التابعة وقد ازدادت هذه العمليات بالفترة الأخيرة وأصبحت مصدراً أساسياً للاستثمار الأجنبي المباشر.

1-5- الاستثمار الباحث عن المصادر:

يهدف هذا النوع إلى استغلال الميزة النسبية للدول ولاسيما الغنية بالموارد الأولية كالنفط والغاز والمنتجات الزراعية، فضلاً عن الاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة أو وجود عمالة ماهرة ومدربة.

1-6- الاستثمار الباحث عن الأسواق:

يهدف هذا النوع من الاستثمارات عادة إلى تلبية المتطلبات الاستهلاكية في أسواق الدول المتنامية للاستثمارات المحلية المجاورة أو الإقليمية، ولاسيما تلك التي كان يتم التصدير إليها في فترات سابقة.

(1): خالد أحمد فرحان المشهداني، التمويل الدولي، دار الأيام، ط2، الأردن، 2015، ص ص 170-171.

(2): عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، ط2، الإسكندرية، 1991، ص 375.

1-7- الاستثمار الباحث عن الكفاءة:

يحدث هذا النوع من الاستثمار فيما بين الدول الغنية والأسواق الإقليمية المتكاملة، كالسوق الأوروبية⁽¹⁾.

2- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعتبر محددات الاستثمار المباشر والمناخ الاستثماري الذي يتعلق بالظروف السياسية والاجتماعية والقانونية ومن أهم المحددات نجد المحددات الاقتصادية والقانونية وكذلك السياسية... الخ.

2-1- المحددات الاقتصادية:

يمكن تصنيف المحددات الاقتصادية إلى ثلاث مجموعات تمثل كل مجموعة حافزا معيناً، أو تعكس كل مجموعة دافعا معيناً لدى الشركات وتتمثل هذه الدوافع في ثلاثة مجموعات أساسية هي دافع البحث عن الموارد الطبيعية ودافع البحث عن السوق وكذلك البحث عن الكفاءة وتتمثل أهم عناصر البحث عن الموارد في وفرة المواد الخام. والعمالة العادية منخفضة الأجور والعمالة الماهرة، توفر مراكز البحث والتطوير، وجود عناصر البنية الأساسية مثل الموانئ والمطارات والطرق ومصادر الطاقة والاتصالات. وتمثل شركات البترول استغلال المعادن أمثلة تمثل هذه الشركات التي تكون مدفوعة بالموارد والأصول الإنتاجية أما فيما يتعلق بدوافع البحث عن السوق فإن الأمر يهم شركات الإنتاج السلي والخدمي كالمنتجات الغذائية والدوائية والبنوك وتهتم في المقام الأولي بحجم السوق ومستوى دخل الفرد ومعدل نمو السوق، وكذلك روابط البلد في البلدان المجاورة ومدى جودة الطرق ووسائل النقل وكذلك تفضيلات وأذواق المستهلكين وهيكل الأسواق عموماً يبقى النوع الثالث من الشركات التي تبحث عن الكفاءة أي تهتم بمدى توفر العناصر التي تحقق اعتبارات الكفاءة في الإنتاج مثل تكلفة الموارد والأصول والتي تساعد على رفع إنتاجية العمل وتكلفة المدخلات الأخرى مثل النقل والمواصلات الداخلية والخارجية خاصة اللازمة لنقل المواد الخام والعمالة⁽²⁾.

2-2- المحددات السياسية:

والتي يكون لها أثر مباشر في الاستثمارات في البلد المضيف كالأستقرار السياسي حيث أنه كما كان المناخ السياسي للبلد مستقر وغير خاضع للتقلبات السياسية كلما كان ذلك في صالح الشركات الاستثمارية، فإذا

(1): أمال تحتوني، بلال ماخسو، الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر تحت شعار "كيف يصبح الاستثمار الخاص الأجنبي في خدمة التنمية الوطنية"، المنعقد يومي 18-19 نوفمبر 2015، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص ص 4-5.

(2): محمد البنا، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص ص 135-136.

كان النظام السياسي قائم على الحرية واحترام حقوق الإنسان وتوجد ثقة للمواطنين فيه فهذا يساعد على خلق بيئة سياسية جاذبة للاستثمار الأجنبي فالمستثمر الأجنبي لا يقوم باستثماراته إلا بعد أن يطمئن للنظام السياسي القائم، فلا تتوقع منه القيام باستثماراته وإنشاء مشاريع في دولة تنعدم فيها الحياة السياسية المستقرة.

2-3- المحددات القانونية والتشريعية:

حيث أن هذه القوانين هي التي تكفل للمستثمر الأجنبي وحوافز وإعفاءات جمركية وضريبية وتجنب فرض ضرائب مزدوجة كلها عوامل تساعد على جذب المستثمر الأجنبي، ولكن هذه القوانين والتشريعات مهما بلغت من التطور والشمولية في الضمانات التي تعطىها للشركة الأجنبية فإنها تكون غير كافية بذاتها لتشجيع المستثمرين الأجانب وجذبهم للاستثمار في البلد المضيف ومن ثم فإننا عرضة للتغير أو حق الإلغاء من قبل الدولة وإبرادة منفردة مما يضع المستثمر الأجنبي في وضع حرج ويخضع استثماره كمتغيرات داخل البلد المضيف ليس له سيطرت عليها، لدى تسعى الشركات الأجنبية إلى الدخول في اتفاقيات دولية ثنائية لحماية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة⁽¹⁾.

2-4- وضع سوق ودرجة وطبيعة المنافسة السائدة فيه :

يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بحجم الطلب على منتجات المشروع الاستثماري والذي يحدده نطاق السوق وإمكانية اتساعه، وجود المشروع في منطقة الاستهلاك يوفر العديد من التكاليف التي يحملها المنتج في نقل الإنتاج ويجنبه العديد من المخاطر التي يتعرض لها أثناء نقل السلعة. كما يتأثر أيضا تدفق الاستثمار بطبيعة المنافسة السائدة في السوق السلعة حيث أن وجود عدد كبير من المنتجين بالسلعة يعرض المنتج لمخاطر كبيرة كما يعرضه أيضا لتكاليف كبيرة يتحملها في سبيل الترويج للسلعة حتى يقنع المستهلك بأفضلية سلعته على غيرها من السلع، فتدقق رؤوس الأموال الأجنبية على العديد من الدول النامية يعزیه بعض المختصين لتوفير فرص الاستثمار وانعدام المنافسة في العديد من المشروعات الإنتاجية، كما أن التدفق الخارجي لرؤوس الأموال في العديد من الدول المتقدمة يرجع إلى حدة المنافسة واكتظاظ السوق بالمنتجات المتماثلة.

(1): عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية، دار الحامد، ط1، عمان، 2014، ص ص 69-70.

2-5- المحددات الإدارية:

يعتبر النظام الإداري السائد في الدولة من العوامل المهمة لخلق بيئة جاذبة للاستثمار وأهم مظاهر البيئة الإدارية وجود أجهزة حكومية تقوم على العملية الإدارية بطريقة تقلل من الزمن المطلوب للحصول على الترخيص لإنشاء المشروع، كما يتطلب ذلك التخفيض أو القضاء على بيروقراطية الجهاز الحكومي ومحاربة الفساد المالي والإداري في الأجهزة الحكومية، كما أن كفاءة الجهاز الإداري القائم على أمر الاستثمار فيما يتصل بالتخطيط والتقييد والمتابعة والترويج وغيرها يعتبر مطلب رئيس لخلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار⁽¹⁾.

المطلب الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

ينظر للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه مصدر رئيسي من مصادر التمويل الخارجي لبعض الدول النامية خاصة ذات الدخل المتوسط، حيث من المتوقع أن تحصل هذه الدول من خلاله على تقنيته الحديثة والمهارات التنظيمية والإدارية، كما أنه يعمل على زيادة استخدام الموارد المحلية ونمو الناتج وفرص العمالة للمواطنين في الدول المضيفة، فضلا على أنه يساعد على عمليات التكيف الهيكلي، وذلك لدخوله في القطاعات الإنتاجية الموجهة للتصدير أو التي تحل محل الواردات، فهو بذلك يعمل على دعم موازين مدفوعاتها وبالتالي قدرتها على سداد ديونها الخارجية⁽²⁾.

تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خلق العديد من الوفورات الاقتصادية التي تدفع حركة التصنيع في البلد المضيف، وذلك من خلال قيام المشروعات الجديدة بإنشاء بعض أو كل المرافق اللازمة لها، كما يمكن لها أن تعمل على توفير بعض مستلزمات وعناصر الإنتاج، وإنشاء مشاريع مساعدة تعمل على الرقي بمستوى العامل المحلي كإنشاء معاهد لتدريب الأيدي العاملة الوطنية على الآلات والأساليب الجديدة المتطورة.

(1): نبيل براهيمية، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، حالة الدول النامية، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2016-2017، ص ص 17-18.

(2): محمد عبد العزيز عبد الله، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، ط1، الأردن، 2005، ص ص 31-32.

كما أنها تساهم في إنشاء مجالات لإصلاح وصيانة الآلات، فضلا عن تحفيز المنتجين الوطنيين على تطوير أساليبهم الإنتاجية عن طريق محاكاتهم للمستثمرين الأجانب كذلك يمكن أن تساهم في فتح أسواق جديدة في الخارج أمام المنتجات المحلية⁽¹⁾.

المطلب الرابع: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

تفضل مختلف الدول الاستثمار الأجنبي المباشر عن باقي أنواع الاستثمارات الأجنبية لما يحققه من مزايا والتي تدفع بعجلة النمو في هذه البلدان وبالمقابل لا تخلو هذه الاستثمارات من العيوب التي يمكن حدوثها.

1- مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر:

وتتمثل هذه المزايا فيما يلي⁽²⁾ :

- نقل التكنولوجيا حيث تنتقل إلى البلد المضيف تكنولوجيا جديدة ومهارات إدارية عديدة عالية، وتعمل على تطوير وتنمية الكفاءة الوطنية من خلال برامج تدريب.
- تطوير المنافسة وذلك بانخفاض في التكاليف والسعر والزيادة في الإنتاجية، وينتج عن ذلك تطوير أسلوب عمل المنظمات في الدولة المضيئة ويصب ذلك في مصلحة الاقتصاد الوطني والمستهلك المحلي.
- تحسين ميزان المدفوعات ويحدث هذا في الغالب في الأجل الطويل عن طريق تقليل الواردات وزيادة الصادرات.
- تكوين رأس المال بإدخال أموال وأرصدة جديدة إلى الدول المضيئة.
- تنمية الإقليم الجغرافي بأكمله أو قطاع صناعي معين أو عدة قطاعات وتنويع مصادر الدخل الوطني.
- زيادة العمالة والتوظيف يتيح فرصة جديدة لمواطني الدولة المضيئة وتكون مرتباتهم أعلى من الشركاء.
- يساهم في رفع مستوى المعيشة في البلد المضيف وزيادة درجة المساهمة في الاقتصاد الوطني وزيادة قدراته التنافسية.

(1): محمد سارة، الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مذكرة ماجستير في قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010، ص ص 11-12.

(2): فيصل حبيب حافظ، دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004-2005، ص 55.

2- عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر:

من بين الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر ما يلي (1) :

- قد تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مزاحمة وخفض الاستثمار المحلي إذا اعتمدت على القروض المحلية بشكل كبير وفي عدم فرضها اهتمامها بتحسين نوعية الأسواق والمؤسسات إذا كان وجودها مرحليا وهدفها الربح السريع.
- تميل الشركات متعددة الجنسيات في الغالب إلى استيراد المواد الأولية والسلع التي يتطلبها المشروع من الخارج أو من الشركة الأم، خاصة في حالة عدم وجودها في سوق الدولة المضيفة الشيء الذي يعكس سلبا على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة من خلال زيادة الواردات.
- يمكن أن تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى إفلاس الشركات المحلية في ظل المنافسة الشرسة والقدرات المحدودة لهذه الشركات.
- يمكن أن تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تفاقم تلوث البيئة من خلال توطدها في بعض الأنشطة والصناعات الملوثة للبيئة كالصناعات الاستخراجية، الصناعات الكيماوية.... الخ، بدلا من توطنها في دولها الأصلية حيث تخضع لمعايير بيئية مشددة. هذه الصناعات تتطلب نفقات باهظة لحماية البيئة ما لا تتوفر عليه البلدان المضيفة.
- إن حجم رؤوس الأموال التي تدفق إلى الدولة المضيفة يكون أقل حجم من الأرباح التي يحولها المستثمرون إلى الخارج وهو ما يؤدي بالبلدان المضيفة إلى المزيد من الاقتراض وارتفاع المديونية.
- تميل الشركات متعددة الجنسيات إلى احتكار التكنولوجيا الحديثة وإقامة بحوثها في الدولة الأم لتفادي نقلها إلى الدول المضيفة، وعدم السماح للشركات المحلية بالإطلاع على أسرارها الفنية الإنتاجية، واستيرادها لليد العاملة المؤهلة من الخارج وبالتالي عدم تنمية المهارات الإدارية والتنظيمية لليد العاملة المحلية.

(1): سحنون يسمينة، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وأثرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير في التحليل والاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2011-2012، ص ص 77-78.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

إن بروز بعض الظواهر الاقتصادية تأتي ملخصة بدراسات نظرية وأخرى تطبيقية وهذا لمعرفة أسباب حدوث هذه الظواهر وتفسيرها، والاستثمار الأجنبي المباشر إحدى هذه الظواهر الاقتصادية التي نال اهتمام العديد من الاقتصاديين بالبحث والدراسة والتحليل، وكل هذه الدراسات أدت إلى وضع تفسيرات متنوعة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث اصطلح على هذه التفسيرات بنظريات الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي هذا المبحث سنتناول أهم النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: نظرية عدم كمال سوق

1- تقديم النظرية:

تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، بالإضافة إلى نقص العرض من السلع فيها، كما أن الشركات الوطنية في الدول المضيفة لا تستطيع منافسة الشركات الأجنبية في مجالات الأنشطة الاقتصادية أو الإنتاجية المختلفة أو حتى فيما يختص بمتطلبات ممارسة أي نشاط وظيفي آخر لمنظمات الأعمال أي أن توافر بعض القدرات أو الجوانب القوة لدى الشركة متعددة الجنسيات (توافر الموارد المالية، التكنولوجيا، المهارات الإدارية.... الخ)، بالمقارنة بالشركات الوطنية في الدول المضيفة يعتبر أحد العوامل الرئيسية التي تدفع هذه الشركات نحو الاستثمارات الأجنبية، أو بمعنى آخر أن إيمان هذه الشركات بعدم قدرة الشركات الوطنية بالدول المضيفة على منافستها تكنولوجيا أو إنتاجيا أو ماليا أو إداريا.... الخ سيشمل أحد المحفزات الأساسية التي تكمن وراء قرار هذه الشركات الخاص بالاستثمار أو ممارسة أي أنشطة إنتاجية أو تسويقية في الدول النامية، كما يفترض هذا النموذج النظرة الشمولية لمحلات الاستثمار الأجنبي فضلا عن أن التملك المطلق لمشروعات الاستثمار هي الشكل المفضل لاستغلال جوانب القوة لدى الشركات متعددة الجنسيات.

وفي هذا الشأن يرى هود وينج أنه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية، فإن هذا يعني انخفاض قدرة الشركة متعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم في السوق⁽¹⁾.

كما يتفق كلا من باري Parry وكيفز Caves مع هود وينج في هذا الخصوص حيث يعتبر أن الدفاع الأساسي إلى اتجاه الشركات متعددة الجنسيات إلى الاستثمار في الخارج هو تمتعها بميزة احتكارية معينة

(1): عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الإدارة والاستثمار، الدار الجامعية، بيروت، 1993، ص 201.

كالخبرة الفنية والاختراعات والابتكارات تستطيع الاستفادة منها في الدول المضيفة، وحسب نظرية عدم كمال السوق فإن انتقال الشركات المتعددة الجنسيات من الاستثمار في الدولة الأم إلى الاستثمار في الدول النامية يحدث في حالة توافر مهارات إدارية وتسويقية، ووجود فروق واختلافات جوهرية بين منتجات الشركة متعددة الجنسيات بالمقارنة بالشركات الوطنية (أو الأجنبية) الموجودة في الدول المضيفة، وكذلك حجم الشركات متعددة الجنسيات وقدرتها على الإنتاج بحجم كبير حيث تستطيع في هذه الحالة تحقيق وفورات الحجم الكبير. وأيضاً تنتقل شركة متعددة الجنسيات إلى الاستثمار في الخارج لما توفره الدول المضيفة من امتيازات، وتسهيلات جمركية وضريبية ومالية للشركات متعددة الجنسيات كوسيلة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية⁽¹⁾.

2- نقد النظرية :

أنها تفترض وعي إدراك ووعي الشركة متعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج وهذا غير واقعي من الناحية العلمية.

كما يمكن القول بأن مدى إمكانية أو واقعية نظرية عدم كمال السوق في تحقيق أهداف الشركات متعددة الجنسيات مشروط بمدى مرونة وتعدد الشروط والإجراءات الجمركية والضوابط التي تضعها حكومات الدول المضيفة النامية أو المتقدمة ومن ثم فإن قدرة الشركة على استغلال جوانب القوة فيها تميزها عن غيرها من الشركات الوطنية سوق تتأثر هي الأخرى نتيجة لنفس السبب⁽²⁾.

المطلب الثاني: نظرية دورة حياة المنتج

1- تقديم النظرية:

إن دورة حياة المنتج لفرنون (Vernon) تربط كل من التجارة والاستثمار المباشر من خلال إضافة بعد زمني لنظرية الميزة الاحتكارية⁽³⁾.

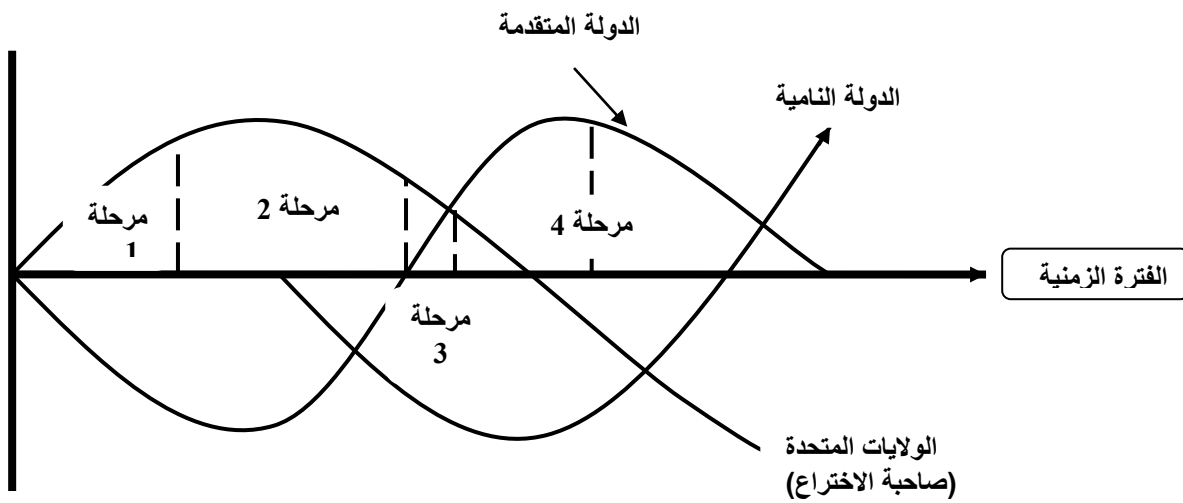
(1): سعيدي يحي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007، ص ص 127-128.

(2): كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011، ص 13.

(3): محمد صالح القرشي، المالية الدولية، الوارق لنشر، ط1، 2008، ص 165.

حيث قام فرنون بتطوير نموذج دورة حياة المنتج والذي يعتبر أول تفسير ديناميكي للعلاقة الموجودة بين التجارة الخارجية والاستثمار المباشر، كما ترى هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي يعتبر عملا دفاعيا يقصد به حماية أسواق التصدير من الشركات المنافسة المحتملة كما أن تفسر التوطنات المباشرة للعديد من الشركات وخاصة الشركات الأمريكية في الخارج، بسبب الميزة الاحتكارية المطلقة فيما يخص المعارف التكنولوجية والإبداعات والمهارات التي تستمتع بها⁽¹⁾.

الشكل رقم 1 : دورة حياة المنتج الدولي



المصدر : كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي والنمو في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2010-2011، ص 13.

حيث أن المنتج يمر بعدة مراحل وهي⁽²⁾ :

أ- **مرحلة المنتج الجديد** : تتميز هذه المرحلة بالإنفاق الكبير وأحيانا الخسائر المالية التي قد لا يمكن معها تحقيق الربح وفقا لهذه النظرية فإن عملية تطوير منتج جديد (الاختراع) أو تحسين منتج قائم (التطوير) غالبا ما يتم في دول متقدمة هي الولايات المتحدة وتكون البداية بالقرب من السوق الأم حتى يسهل إجراء التغييرات المطلوبة.

(1): مصباح بلقاسم، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 12.

(2): بيوض محمد العيد، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010-2011، ص ص 24-25.

ب-مرحلة النمو : في هذه المرحلة يشهد المنتج عملية نمو سريع نظر لتوسع المستهلكين في عملية الشراء وتبدأ المنافسة وترتفع حساسية الطلب للثمن وتنخفض كثافة البحث العلمي وتصبح تكاليف الإنتاج عنصرا استراتيجيا وياشتداد المنافسة لا بد من البحث عن أسواق جديدة.

ج- مرحلة المنتج الناضج: خلال هذه المرحلة تقوم الشركة المبتكرة بالاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بإنشاء أدوات إنتاج خاصة بها في الخارج والسبب الرئيسي لقيام الشركة بالاستثمار في الخارج هو حماية سوقها الذي خلفته من خلال التصدير.

د-مرحلة الانحدار والتدهور : نسمي هذه المرحلة بمرحلة شيوخ التكنولوجيا لدى عامة الدول وفيها يسجل انخفاض بارز في صادرات الدولة المخترعة بسبب شدة المنافسة حيث أن هذه الأخيرة تسبب في ازدياد التكاليف الإنتاجية فيها مما أدى إلى ارتفاع صادرات الدول المتقدمة الأخرى ومن ثم انخفاض تكاليف إنتاجها مما يدفع بالدولة المخترعة إلى التوجه بعدها إلى توطين إنتاجها في الخارج.

الانتقادات الموجهة لنظرية حياة المنتج :

ومن أهم هذه الانتقادات نذكر ما يلي (1) :

- تفترض النظرية " النمو المتتابع عبر الزمن، المتضمن خلق المنتج في السوق الداخلي قبل بيعه في الخارج ثم إنتاجه من طرف الفروع، إن هذا النموذج جد مبسط عند مطابقته مع الواقع المعاصر فالآن المنتجات الجديدة غير الموجهة لسوق واحدة فقط، ولكن في نفس الوقت موجهة لعدة أسواق وهي مميزة لتلبية أذواق وحاجات مختلف هذه الأسواق.
- إن هذه النظرية بالرغم من إمكانية تطبيقها على بعض المنتجات إلا أن هناك أنواعا أخرى من السلع أو المنتجات قد يصعب تطبيق النظرية عليها بفروضها السابقة.
- لا يمكن تطبيق هذه النظرية على بعض أنواع الاستثمارات الأجنبية المباشرة خصوصا تلك التي تقع في مجال الصناعات الاستخراجية وبعض أنواع الخدمات.
- من بين دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر وفق هذه النظرية هي تخفيض التكاليف تم التصدير إلى البلد المبتكر للمنتج أي إلى الشركة الأم في البلد المصدر للاستثمار وهو ما يعرف بالإنتاج من أجل التصدير.

(1): عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص ص 84-85.

- لم تشر هذه النظرية إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية... الخ، الخاصة بالبلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر، وحصرت عوامل قيام هذا الاستثمار في التكاليف واستغلال الميزة الاحتكارية القائمة على الابتكار.

المطلب الثالث: نظرية الحماية

1- تقديم النظرية:

ظهرت هذه النظرية نتيجة للخلل الذي شاب الافتراضات التي قامت عليها نظرية عدم كمال سوق، فمن ناحية إن ضمان الاستغلال الأمثل لفرض التجارة والاستثمار الدولي بما يلاءم وأهداف الشركات متعددة الجنسيات لا يتحقق لمجرد عدم تكافؤ المنافسة بين هذه الشركات والشركات الوطنية أو العاملة بالدول المضيفة ومن ناحية أخرى إن نجاح الشركات متعددة الجنسيات في تحقيق أهدافها إنما يتوقف على المدى ما تمارسه الدول النامية من رقابة أو ما تفرضه من شروط أو قوانين تؤثر على حرية التجارة والاستثمار وممارسة الأنشطة المرتبطة بها بصفة عامة، ومن ثم ظهرت نظرية الحماية ويقصد بها هنا الممارسات الوقائية من قبل الشركات متعددة الجنسيات لضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج أو التسويق أو الإدارة إلى أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى غير الاستثمار المباشر، وبصفة عامة تقوم نظرية الحماية على أساس أن الشركة متعددة الجنسيات تستطيع تعظيم عوائدها إذا استطاعت حماية الكثير من الأنشطة الخاصة مثلا بالبحوث والتطوير والابتكار وأي عمليات إنتاجية أو تسويقية أخرى جديدة ولكي تحقق هذه الأهداف فإن هذا يستلزم قيام بممارسة أو تنفيذ الأنشطة المشار إليها داخل الشركة⁽¹⁾.

2- الانتقادات الموجهة لنظرية الحماية :

يمكن تلخيص أهم هذه الانتقادات فيما يلي⁽²⁾:

- أعطت هذه النظرية أهمية المزايا المكانية والقيود المفروطة على التجارة الخارجية والسياسات الاقتصادية للدول المضيفة للاستثمار والتي بإمكانها التأثير سلبا أو إيجابا على حركة الاستثمار الأجنبي بين الدول.
- لم تتمكن هذه النظرية من إعطاء تفسير لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض النشاطات كالصناعة الاستخراجية وعمليات الاستكشاف والتقيب عن البترول.

(1): سالم رشدي سيد، إدارة التمويل الدولي، الياة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2015، ص ص 64-65.

(2): عبد الكريم بعداش، مرجع نفسه، ص 93.

- يفهم من هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينشأ نتيجة عدم تسرب الابتكارات الحديثة الى غير مبتكر، وكأن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يقع إلا فيما يبتكر حديثاً فقط، غير أن الواقع لا يوافق هذا، إذ هناك استثمارات أجنبية مباشرة في مجالات لا تعتمد بالضرورة على ابتكارات حديثة مثل مجال السباحة والبنوك والتأمين والنقل.....الخ.
- لا تعطي هذه النظرية تفسير واضحاً لعدم انتقال المستثمرين الأجانب من الدول المتقدمة إلى بعض الدول النامية رغم ترحيب هذه الأخيرة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وتقديمها حوافز متنوعة تسمح للمستثمر الأجنبي بحماية ممتلكاته كما تنص عليها هذه النظرية.

المطلب الرابع: نظرية الموقع

ترتكز هذه النظرية على المحددات والعوامل الخاصة بالبيئة والموقع، والتي تؤثر على قرار الاستثمار الأجنبي بسبب وجود عوامل ترتبط بتكاليف إقامة المشروع وإنتاجه وتشغيله وتسويقه وإدارته مرتبطة بالموقع والبيئة التي يقام بها الاستثمار الأجنبي ومنها :

-العوامل ذات الصلة بالتكاليف كالتقريب من المواد الخام والمواد الأولية أو الأيدي العاملة وبالذات ما يتصل منها بنوعية عنصر العمل المطلوب وأجوره المنخفضة أو مدى توفر رأس المال وتكاليف النقل والتسهيلات الإنتاجية الأخرى المرتبطة بالتكاليف والتي تؤدي إلى توجه مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أن تقام في الدول التي تنخفض فيها التكاليف ارتباطاً بالجوانب المذكورة وبشكل يقل عن إقامته في الموقع أو المواقع البديلة للاستثمار.

-العوامل التسويقية والتي تمثلها درجة المنافسة في الأسواق والمنافذ التوزيع إضافة إلى حجم الأسواق ومعدل نموها، وكذلك إجراءات الحماية وضوابط التجارة الخارجية ومحدداتها كنظام الحصص⁽¹⁾.

ومن بين أهم العوامل الموقعية التي قد تؤثر على قرار المستثمر بالاستثمار في إحدى الدول المضيفة هي الحوافز والامتيازات والتسهيلات التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الأجانب وحدها كقيلة بجعل المستثمر يتخذ قرار الاستثمار⁽²⁾.

(1): فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2010، ص ص 91-92.

(2): كاكي عبد الكريم، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بغيرداية، غرداية، 2010-2011، ص 85.

وكذلك العوامل المرتبطة بتكاليف مثل القرب من المواد الخام والمواد الأولية، مدى توفر الأيدي العاملة، انخفاض مستويات الأجور، مدى توفر رؤوس الأموال، مدى انخفاض تكاليف نقل المواد الأولية والسلع الوسيطة... الخ.

الإجراءات الحمائية (ضوابط التجارة الخارجية)، مثل : التعريف الجمركية، نظام الحصص القيود والأخرى المفروضة على التصدير والاستيراد.

العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار الأجنبي، مثل : الاتجاه العام نحو أو مدى قبول الاستثمارات الأجنبية أو الوجود الأجنبي، الاستقرار السياسي، القيود المفروضة على ملكية الأجانب لمشروعات الاستثمار، مدى تبات أسعار الصرف.

عوامل أخرى مثل الأرباح المتوقعة، المبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي، مدى توافر الثروات الطبيعية والقيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال للخارج، إمكانية تجنب التهريب الضريبي⁽¹⁾.

وما يستنتج من هذه النظرية أنها أشارت إلى بعض عوامل نشوء الاستثمار الأجنبي المباشر التي أهملتها النظريات الأخرى غير أنها لم توضح أي العوامل الأكثر تأثيرا في حدوث أو عدم حدوث هذا الاستثمار⁽²⁾.

(1): عمار زودة، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008، ص 117.
(2): عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص 95.

خلاصة:

بعد دراستنا لمختلف المفاهيم الأساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر حيث استخلصنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو مجموعة استخدامات الموارد المالية التي تسمح بتدفق رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى بهدف تحقيق أهداف سياسية ومالية واقتصادية.

وكذلك قمنا بإبراز أشكاله المتعددة والمختلفة وأهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك الأسباب التي تدفع بالبلدان المضيفة لجذب المستثمرين الأجانب من خلال إيجابيته وسلبياته، وكذلك معرفة أهم النظريات المفسرة له ومن بين هذه النظريات نظرية عدم كمال السوق ونظرية دور حياة المنتج ونظرية الحماية وكذلك نظرية الموقع حيث اختلفت كل هذه النظريات في تفسيرها للاستثمار الأجنبي ومحاولة معرفتها للأسباب قيام الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال أهم النظريات والتفسيرات المقدمة.

تمهيد:

لقد اعتبرت الجزائر منذ الاستقلال وإلى غاية الثمانينات من القرن العشرين بتبني عدة سياسات للخروج من الأزمات التي عرفتھا في مختلف المجالات وذلك من أجل تحسين أوضاعها الاقتصادية، وإيجاد مكان لها بين الدول المتقدمة، خاصة بعد انتهاء الجزائر النهج الاشتراكي حيث دفعت بالدولة الجزائرية إلى وضع إستراتيجية شاملة للإصلاح الاقتصادي تهدف إلى تصحيح الاختلال وإعادة توجيه الاقتصاد الوطني لقوى السوق، حيث تمثلت هذه الإصلاحات في إلغاء القيود وتحسين المنظومة المالية المصرفية وتوفير مناخ مناسب للاستثمارات بمختلف أنواعها خاصة الأجنبية، حيث عملت الجزائر جاهدة على توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بوضع القوانين التي تضمن استقطاب هذه الاستثمارات ومنح ضمانات وكذلك إصلاح سياسة سعر الصرف في الجزائر وذلك لما يلعبه سعر الصرف من أهمية بالغة في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي للوطن.

المبحث الأول: سياسة الصرف في الجزائر

سعت الجزائر إلى القيام بإصلاحات اقتصادية لسياسة الصرف المستعملة وذلك قصد مواكبة التطور الاقتصادي العالمي وتحقيق أهداف اقتصادية من خلال القيام بعملية تحرير سعر صرف الدينار الجزائري.

المطلب الأول: سياسة الرقابة على الصرف

تم تطبيق سياسة الرقابة على الصرف في الجزائر بدءا من سنة 1963 حيث كان الهدف من تطبيق الرقابة على الصرف في الجزائر هو الحفاظ على استقرار صرف الدينار من جهة ومن جهة أخرى حماية المنتج الوطني ومنع هروب رؤوس الأموال وقد مرت الرقابة على الصرف في الجزائر بالمراحل التالية :

المرحلة الأولى 1973/1962:

في هذه لمرحلة تميز سعر الصرف في الجزائر بالثبات لذلك طبقت رقابة صارمة على سعر الصرف، حيث طبقت السلطات النقدية نظام الحصص الذي قيد التجارة الخارجية وكل العمليات بالعملات الأجنبية. وقد أد هذى إلى الاحتكار المباشر للتجارة الخارجية من قبل الدولة.

المرحلة الثانية 1987/1974 :

تميزت الرقابة في هذه المرحلة من خلال صدور قانون 02-78 وقانون 12-86 حيث نص قانون 1978 الصادر فيفري على تأميم عمليات البيع والشراء مع الخارج وإعطاء الجمارك حق التدخل والمراقبة والسهر على عدم دخول وخروج السلع الممنوعة وإعطاء الهيئة العمومية مهمة مباشرة العلاقات الاقتصادية والمالية بين الجزائر وباقي العالم.

ونص قانون 12-86 الصادر في 19 أوت 1986 على تمكين البنوك من استرجاع صلاحياتها في مجال الصرف حيث خول للبنك المركزي صلاحية التشريع والتنظيم المتعلقة بالصرف في مجال التجارة الخارجية إلا أن هذا النظام أظهر حدوده في خدم أزمة الديون الخارجية سنة 1986 حيث انخفضت أسعار البترول وتدهورت قيمة الدولار بنسبة كبيرة في أسواق الصرف العالمية.

المرحلة الثالثة ما بعد 1988:

تميزت هذه المرحلة هي الأخرى بصدور عدة قوانين تتضمن في مجملها إلى رفع القيود على التجارة الخارجية وذلك بإلغاء التراخيص الصادرات والواردات وأدى هذا التطور إلى تكريس البنك المركزي ودور البنوك التجارية التي تقوم برقابة على البرنامج العام لتجارة بالتعويض من البنك المركزي الذي اقتسم دور الرقابة على الصرف مع وزارة المالية⁽¹⁾.

ومع تطور الإصلاحات الاقتصادية خلال هذه الفترة ظهر قانون رقم 90-10 الصادر في 14 أبريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض نصا تشريعا يعكس بحق اعترافا بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي ويعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات بالإضافة إلى أنه أخذ بأهم الأفكار التي جاء بها قانون 1986-1988 فقد حمل أفكار جديدة قيمة يتعلق بتنظيم النظام البنكي وأدائه كما أن المبادئ التي يقوم عليها وميكانيزمات العمل التي يعتمد عليها تترجم إلى حد كبير الصورة التي سوف يكون عليها هذا النظام في المستقبل⁽²⁾.

حيث شرع البنك المركزي منذ 1990 في وضع الأدوات اللازمة لتدخله في الرقابة على الصرف المتعلقة بالتصدير والاستيراد والاستثمارات الأجنبية في الجزائر والاستثمارات الجزائرية في الخارج وحسابات العملات الصعبة والعمليات الجارية الأخرى مستخدما في ذلك مجموعة من الضوابط والآليات المتمثلة فيما يلي:

- يتم تحويل الأموال سواء إلى الجزائر أو إلى خارجها عن طريق إحدى الوسائط المالية المعتمدة أو مرخص العمل بها في الجزائر.

- يتمتع بحق التحويل كل شخص طبيعي أو معنوي مقيم بالجزائر كما يسمح تغيير المقيمين فتح حسابات للعملة الصعبة لدى المؤسسات المالية المعتمدة.

- يقوم الوسيط المعتمد بمنح المستورد العملة الصعبة اللازمة لتمويل عملية الاستيراد ضمن الشروط المحددة من قبل بنك الجزائر فيما يخص تسيير الدين الخارجي ويجب أن يتأكد الوسيط المالي المعتمد من شرط توفر وكفاية القدرة المالية للمستورد وتوفر الضمانات الكافية بالإضافة إلى قدرة المستورد على إتمام عملية التجارة الخارجية.

(1): ناصري نفيسة، أثر سعر الصرف على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مذكرة ماجستير في المالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2010-2011، ص ص 129.

(2): الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 196.

وبمقتضى هذه الرقابة وضعت العمليات على العملات الأجنبية في يد السلطات النقدية وأوكلت لوزارة المالية وذلك لتحكم وتقليص كميات العملات الأجنبية الممنوحة لتمويل العملات التجارية بما يتوافق مع الموارد المتاحة منها، وذلك من أجل تحسين وضعية ميزان المدفوعات⁽¹⁾.

المطلب الثاني: إصلاح سياسة سعر الصرف

شهد نظام الصرف في الجزائر منذ 1989 تعديلات عديدة تزامنت أغلبها مع الإصلاحات الاقتصادية وكان الهدف منها إعطاء القيمة الحقيقية الداخلية والخارجية للدينار الجزائري يواكب التطورات التي شهدتها التطورات التجارية خلال عام 1991 كجزء محاولة لتعديل الأسعار النسبية المحلية وزيادة الانفتاح وخفض الدينار الجزائري بأكثر من 100% إلى 22 دج للدولار وخلال الفترة 1991 وصل معدلا لتخفيض الاسمي لقيمة الدينار في المتوسط إلى 4% فقط سنويا مما جعل قيمة الدينار حوالي 24 دينار لكل دولار في السوق الرسمية غير أن هذا الاستقرار النسبي لم يتوقف مع الظروف الاقتصادية أذاك، حيث أن صدمات التبادل التجاري المعاكسة والسياسة المالية التوسعية أدجت إلى ارتفاع التضخم بالمعدلات الحقيقية بنسبة 50% بين أكتوبر 1991 ونهاية 1993، كما ارتفعت مرة أخرى النسبة بين السعر في السوق الموازية والسعر الرسمي بحلول 1994 إلى أربعة أضعاف⁽²⁾.

وفي عام 1994 بدأت بالعمل بنظام الصرف المرن، حيث عرف الدينار الجزائري خلال مرحلة تحول فعلي وتغيير تدريجي وفق قواعد العرض والطلب بداية من أواخر 1994 وإصدار قرار التخلي عن نظام الربط الذي بنته الجزائر منذ سنة 1974، كما أصدر بنك الجزائر في 1995/12/23 لائحة رقم 8/95 تدعو فيها عن بداية بني نظام آخر للصرف.

وهو نظام التعويم المدار في إطار ما يسمى بسوق الصرف ما بين البنوك القائمة على بيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار الجزائري بشكل حر يوميا بين جميع البنوك التجارية بالإضافة إلى بنك الجزائر والمؤسسات المالية الذي انطلقت نشاطاته رسميا في 1996/1/2 وتحدد أسعار الصرف فيه وفق قواعد العرض والطلب مع إجبارية تدخل السلطة النقدية قصد حماية العملة الوطنية من التدهور، كما

(1): دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزات التجارية وسبل علاجها، دراسة حالة الجزائر، مذكرة دكتوراه تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص ص 179 178.

(2): ناصري نفيسة، مرجع سبق ذكره، ص 119.

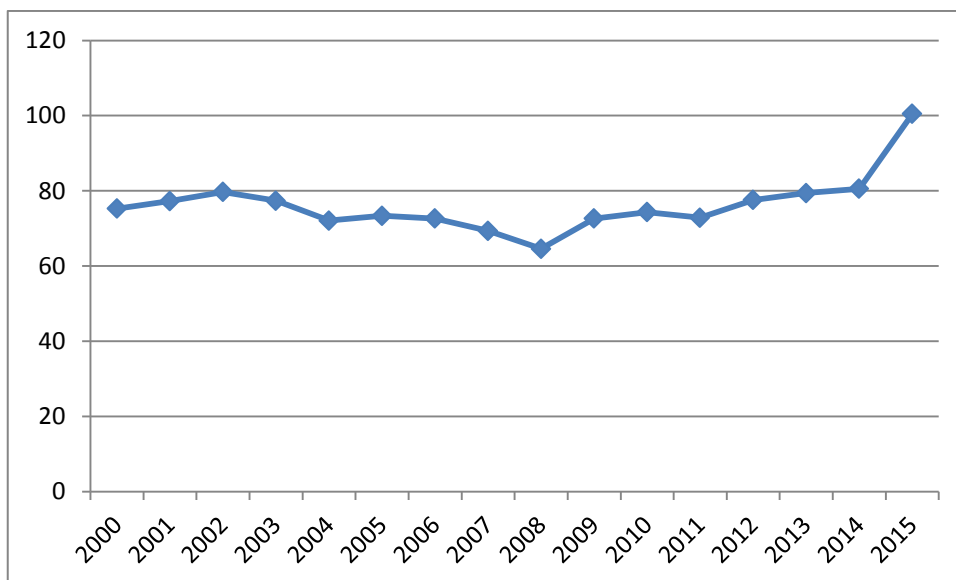
اتخذت السلطات في ديسمبر سنة 1996 خطوة أخرى لإصلاح نظام الصرف بعد إنشاء مكاتب الصرف لتعميق السوق وتسهيل وصول الجمهور إلى النقد الأجنبي⁽¹⁾.

الجدول رقم (1): تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال فترة 2000 إلى 2015

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
سعر صرف	75.26	77.26	79.68	77.36	72.06	73.36	72.64	69.36
دج/\$								
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
سعر الصرف	64.58	72.64	74.31	72.85	77.55	97.38	80.56	100.46
دج/\$								

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالاعتماد على بنك الجزائر

الشكل رقم (2) : تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار



المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

(1): عطاء الله بن طيرش، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية، مذكرة ماجستير في التجارة الدولية، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي غرداية، 2010-2011، ص 102.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1) والشكل (1) أن سعر صرف الدينار عرف نوعا ما من الاستقرار من سنة 2000 إلى سنة 2003 حيث ارتفع سعر الصرف خلال هذه الفترة بالتدريج حيث ارتفع من 75.26 دينار للدولار سنة 2000 إلى 77.36 دينار للدولار الواحد وهذا ناجم عن تحسين وضعية ميزان المدفوعات وكذلك في جانفي 2003 قام البنك المركزي برفع قيمة الدينار وذلك بهدف الحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة تم بدأ سعر صرف الدينار بالانخفاض من سنة 2004 إلى سنة 2008 حيث سجلت قيمته في 2004 بـ 72.06 دينار للدولار الواحد إلى 69.36 دينار للدولار الواحد سنة 2007 حيث قام بنك الجزائر في هذه السنة بسياسة التعويم الموجه لضمان استقرار صرف العملة الوطنية، أما سنة 2009 و 2010 قد عرفت تطور في سعر الصرف حيث كانت قيمة صرف الدينار للدولار الواحد خلال هذه السنتين 72.64 و 74.31 على التوالي حيث سجل تطور طفيف في سعر الصرف وهو ارتفاع بنسبة 2% أما في سنة 2011 إلى غاية سنة 2013 فسعر الصرف تميز بنوع من الارتفاع النسبي حيث أن سعر الصرف خلال سنة 2011 كان 72.85 ليصل في سنة 2013 إلى 79.38 دينار للدولار الواحد ولقد تواصل الفارق في الاتساع إلى 80.56 دينار للدولار الواحد خلال سنة 2014، أما في سنة 2015 فقد ارتفع سعر الصرف بشكل كبير ليصل إلى 100.46 دينار للدولار الواحد مقارنة بالسنوات السابقة، وعليه من خلال تطور سعر الصرف يتضح أن الدينار الجزائري عرف مراجعة لسعر صرفه مع الدولار الأمريكي حيث يعتبر هذا الأخير العملة المرجعية في المبادلات التجارية الجزائرية وبالتالي فإن انخفاض الدينار مقابل ارتفاع الدولار يتيح عمليا دعم قيمة الصادرات المقيدة بالدولار وتضخيمها حسابيا.

المطلب الثالث: البعد الاقتصادي لتحرير سعر الصرف الجزائري

ونذكر مجموعة من الأهداف التي تسعى الجزائر إلى تحقيقها من خلال تحرير سعر صرف الدينار:

- 1- الحد من نشاط وتوسع سوق صرف الموازي وذلك عن طريق تحسين وتكثيف العمليات التي تمارسها البنوك الخاصة بالتحويل والصرف بأقل تكلفة ما يزيد من تشجيع الأعوان الاقتصاديين للتقرب أكثر إلى هذا السوق الذي أصبح فيه سعر الصرف الرسمي غير بعيد عن سعر الصرف الموازي.
- 2- تقريب قيمة الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية وتقليص الفارق الموجود بين السعر الرسمي والسعر الموازي.
- 3- يساهم في تنشيط وتفعيل قطاع السياحة بحكم انخفاض تكلفتها مع الأخذ بعين الاعتبار تحسين وترقية مناخ السياحة.

- 4- يعمل على ترشيد الاستهلاك بسبب أنه يساهم في ارتفاع أسعار المواد المستوردة وعليه ينمي جانب العقلانية للاستهلاك ومنه انخفاض الواردات الغير أساسية.
- 5- يعمل على ترشيد الاستهلاك بسبب أنه يساهم في ارتفاع أسعار المواد المستوردة وعليه ينمي جانب العقلانية للاستهلاك ومنه انخفاض الواردات الغير أساسية.
- 6- يعمل على تخفيض الواردات وزيادة الصادرات ومنه تحسين وضعية الميزان التجاري.
- 7- يسمح للدينار الجزائري بأن يلعب دوره في تأثير والتأثر على كل من التغيرات التي تمس الاقتصاد الوطني.
- 8- يساهم في تفعيل السوق وتنشيط السوق المالي والنهوض به إلى مستوى الأسواق الدولية⁽¹⁾.
- 9- كذلك يساهم في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكال أخرى من الاستثمارات إلى الداخل بحكم انخفاض تكلفة إقامة المشاريع الاستثمارية بالنسبة للأجنبي مع مراعاة مناخ الاستثمار.
- 10- يعزز قدرة الدولة على التكيف مع الصدمات وأن تتفاعل معها، فسعر الصرف المرن يمكنه امتصاص بعض الصدمات الخارجية التي لولاه لانتقلت بكاملها إلى الاقتصاد الحقيقي أو إلى بعض قطاعاته.
- 11- يحد من هروب وتحويل رؤوس الأموال إلى الخارج وبالتالي احتمال إعادة تمويل أشكال مختلفة من الاستثمارات مباشرة أو غير مباشرة.
- 12- يساهم في تنشيط السوق المالي والنهوض به إلى مستوى الأسواق الدولية.
- 13- تساهم في تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو وتشجيعها على تنمية قدرتها التنافسية، وتشجيعها على اللجوء إلى الإنتاج الإحلالي للواردات.
- 14- تساهم كذلك في تغيير نظرة المستهلك إلى المنتج المحلي.
- 15- تسمح للدينار الجزائري بأن يلعب دوره في التأثير والتأثر على كل التغيرات التي تمس الاقتصاد الوطني⁽²⁾.

(1): عطاء الله بن طبرش، مرجع سابق، ص ص 106-107.

(2): بريري محمد أمين، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، ص ص 38-

المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تبدل الجزائر جهود كبيرة لتهيئة وخلق مناخ استثماري مناسب بها وذلك من أجل جلب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من خلال سن القوانين والتشريعات المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة إضافة إلى ضمانات حمايتها من أجل تسهيل عمليات دخول الاستثمارات الأجنبية.

المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

1- قوانين الاستثمار من 1963 إلى 1990

قانون الاستثمار رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 حيث أصدر أول قانون للاستثمار سنة 1963 لتشجيع الاستثمار كما كان الهدف منه إنعاش الحياة الاقتصادية من جديد وإعادة بناء وتنمية الاقتصاد الجزائري وكذلك قانون الاستثمار رقم 66-284 المؤرخ في 15 جوان 1966 وهذا القانون يتضمن قانون الاستثمارات للقطاع الوطني والأجنبي والذي أعطى الأولوية للاستثمار من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية بهدف زيادة تدفق العملة ونقل التكنولوجيا وتوفير مناصب الشغل وكذلك قانون الاستثمار رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982 بعدما اعتبر القطر الخاص هامشيا منذ سنة 1963 وحدود دوره في أداء بعض المهام الاقتصادية الثانوية خاصة في مجال التجارة والخدمات اتضح بأن القطاع الخاص خاصة منه الأجنبي دورا مميذا لاسيما في مجال المحروقات باعتباره القلب النابض للاقتصاد الجزائري إذ ورغم احتكار الدولة للقطاع وتأميمها له بقيت حاجتها ملحة لمساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومساعدتها لها في استغلالها نظرا لإمكانيات المالية والتقنية الكبيرة التي يتطلبها لذلك صدر قانون 82-13 من أجل تحقيق كطيفية تشكيل وتشغيل الشركات الاقتصادية المختلطة، لقد حدد القانون نسبة المشاركة الأجنبية بحد أقصى لا يتجاوز 49% من رأس مال الشركة⁽¹⁾.

حيث تم تعديل القانون السابق 82-11 في أوت 1986 من أجل الاستجابة لمطالب الشركات الأجنبية ومحاولة التقليل من التحفظات التي يبديها هؤلاء عن شروط الاستثمار في الجزائر فقد أكد هذا القانون على حماية حقوق الشريك الأجنبي، إذ لم يتم تسجيل إلا حوالي 10 شركات خلال 10 سنوات، وفي سنة 1989 تم

(1): صياد شهبيناز، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2012-2013، ص ص 61-62.

إصدار قانون يسمح برفع حصة الشركات الأجنبية إلى 65% لمن الظروف التي مرت بها الجزائر بعد هذه الفترة لعدم الاستقرار السياسي وتدهور الأوضاع الأمنية لم تكن لتسمح بقدوم الاستثمار الأجنبي⁽¹⁾.

2- قوانين الاستثمار من 1990 إلى 2006

حيث أصدر قانون النقد والقرض في 14 أبريل 1990 وبذلك تكون الدولة الجزائرية قد أسست بشكل رسمي لإرساء قواعد التسيير الاقتصادي الحر والذي يتميز بثلاث مميزات أساسية وهي نظام صاحب الامتياز والبائع بالجملة كمرحلة وسيطة نحو الاستثمار الأجنبي المباشر وتحرير نظام الاستثمار وإلغاء كل التشريعات السابقة مثل قانون 13-82 وقانون 16-82 المتعلقين بالشركات الاقتصاد المختلط وانتقاء المشاريع الاستثمارية حيث يأخذ مجلس النقد والقرض بالنسبة لصاحب التصريح للاستثمارات بشكل قرار مطابقة، أما في حالة صاحب الامتياز والبائع بالجملة فيأخذ شكل اعتماد ولقد أصدر أيضا قانون لترقية الاستثمارات حيث جاء المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات من طرف المجلس للدولة حيث جاء كتكملة لـ 90-10 والمتعلق بالنقد والقرض والذي يتميز بانفتاح أكثر للاقتصاد الوطني من خلال تحسين الشروط المتعلقة بجذب واستقبال رؤوس الأموال الأجنبية، وقد بد واضح من خلال المراجعة الشاملة، وعدم التمييز بين المتعاملين المحليين والأجانب بالإضافة إلى المبادئ الرئيسة التي جاء بها كالحرية الكاملة للاستثمار وعدم التفرقة واللجوء إلى التحكيم الدولي ومبدأ حرية التحويل والتركيز على شبك وحيد لاستقبال المشاريع الاستثمارية المتمثلة في الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمارات Apsi⁽²⁾.

وبتاريخ 20 أوت 2001 جاء الأمر رقم 01 (03) والمتعلق بتطوير الاستثمار مناخه وآلية عمله وهذا بغرض الوصول إلى استحداث نشاطات جديدة وتوسيع القدرات الإنتاجية أو إعادة هيكلة رأس المال للمؤسسات العمومية والمساهمة فيه، كما شمل المفهوم الجديد الخصخصة الكلية والجزئية والاستثمارات المدرجة في منح الامتيازات أو الرخصة والجديد في هذا القانون هو المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب، إلغاء التمييز بين القطاع العام والخاص، وإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI) ولقد منحت بعض الضمانات في هذا الأمر حيث الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب يعاملون بمثل ما يعامل به الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الجزائريين في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالاستثمار، ويعامل جميع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب نفس المعاملة مع مراعاة أحكام الاتفاقيات التي أبرمتها الدولة الجزائرية مع دولهم الأصلية

(1): ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007، ص 115.

(2): عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الواقع والآفاق، دار الخلدونية، ط 2011، الجزائر، 2011، ص 89-90.

ولا تطبق المرجعات والإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار قانون الاستثمار إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة⁽¹⁾.

ولقد تم تعديل وإتمام هذا الأمر بالأمر 08/6 المؤرخ في 15 جويلية 2006 والجديد في هذا القانون ما يلي :

- عدم المساس بالامتيازات المحصل عليها.
- تحويل رؤوس الأموال والمداخيل والمساواة في التعامل مع كل المستثمرين المحليين كانوا أو أجانب.
- تغطية عن طريق اتفاقيات والمعاهدات الدولية والثنائية وحماية الاستثمارات مع إمكانية الطعن الإداري وكذلك إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة نزاع بين الدولة الجزائرية والمستثمرين الغير مقيمين أما بالنسبة لضمان المقررة للمستثمرين فهي معاملة المستثمرين الأجانب بنفس معاملة المستثمرين الجزائريين في مجال الحقوق والواجبات مع مراعاة الأحكام والاتفاقيات التي أبرمتها الدولة الجزائرية مع دولهم الأصلية ويخضع كل خلاف بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية للجهات القضائية المختصة إلا في حالة وجود اتفاقيات ثنائية أو معتمدة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية تتعلق بالمصالح والتحكيم أو في حالة وجود اتفاق خاص ينص على نبد التسوية أو نبد يسمح للطرفين بالتوصل إلى اتفاق بناء على تحكيم خاص⁽²⁾. والتي أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في أكتوبر 1994 الذي حدد صلاحيتها ومهامها⁽³⁾.

المطلب الثاني: ضمانات حماية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

جاء في الباب الثالث من قانون الاستثمار الجزائري كل ما يتعلق بالضمانات الممنوحة للمستثمرين حيث يركز بشكل عام على مراعاة المصالح المشتركة بين الطرفين، ويؤكد على عامل الثقة الواجب توفيره عن طريق:

1- الالتزامات الدولية الدولية: حيث تعطي الدولة الجزائرية ثقة أكبر للمستثمرين الأجانب قامت بعقد اتفاقيات عديدة دولية بخصوص ضمان الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومن بين هذه الاتفاقيات الثنائية حيث أمضت الجزائر سنة 1991 أكثر من 40 اتفاقية مع مختلف دول العالم بداية مع اتحاد بلجيكا ولكسمبورغ إلى بعض الدول العربية آخرها ليبيا السودان ثم تونس 2010 تتراوح عدة هذه الاتفاقيات من 05 إلى 20 سنة

(1): منصور الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الولاية للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2012، ص 98.

(2): حمدي فلة، حمدي مريم، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين التحفيز القانوني والواقع المعيق، مجلة الفكر، العدد 10، بسكرة، ص ص 337-338.

(3): لقوي عبد الحفيظ، مخاطر تمويل الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2009-2010، ص ص 254-255.

وكذلك الاتفاقيات والمعاهدات الدولية متعددة الأطراف شهدت هذه الاتفاقيات أيضا تطورا واضحا بداية بالأمم المتحدة ثم إنشاء الوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمار (MIGA) وصولا إلى اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى المنطقة العربية للتبادل الحر.

2- الضمانات الممنوحة : تتأكد هذه الضمانات من خلال قانون النقد والقرض 90-10 وكذلك قانون الجمارك 98-09 وكذا الأمر رقم 01-03 تحت الباب الثالث منه حيث تعرضت المواد 10، 15، 16، 17 على وجه التحديد لهذه الضمانات بالتفصيل كذلك الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض الذي يعطيها أكثر أهمية بما يوضح قبول الجزائر لرأس المال الأجنبي كأحد العوامل الأساسية لتحريك التنمية وتجسيد مبدأ التعاون والشراكة مع الخارج.

3- الضمانات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية : من أجل تقليل مخاوف المستثمر الأجنبي عملت مختلف الدول المضيفة للاستثمارات المباشرة بما فيها دول المغرب العربي فقد وقعت الجزائر على عدة اتفاقيات ذات الصلة لحماية حقوق الملكية الفكرية، أهمها اتفاقية باريس المتعلقة بحماية الملكية الصناعية من خلال الأمر رقم 75-02 المؤرخ في 9 يناير 1975 واتفاقية مدريد المتعلقة بالتسجيل الدولي للعلامات إضافة إلى اتفاق نيس المتعلق بالتصنيف الدولي للمنتجات والخدمات بموجب نفس الأمر رقم 72 10 المؤرخ في 22 مارس 1972، كما تضمنت نشر تشريعاتها الوطنية مجموعة من القوانين تنص هي الأخرى على حقوق الملكية الفكرية.

4- التحكيم الدولي : نص التشريع الجزائري في المادة 17 من الأمر 01-03 المؤرخ في 2001، على ضرورة أن يخضع كل خلاف نشب بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية يكون بسبب المستثمر أو بسبب إجراء اتخذته الدولة الجزائرية ضده للجهات القضائية الوطنية المختصة أما في حالة وجود اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية، فإنه يسمح باللجوء إلى فض النزاع والتوصل إلى اتفاق بناء على التحكيم الخاص أو تحكيم دولي⁽¹⁾.

5- ضمان تحويل رؤوس الأموال المستثمرة وعائداتها : يعلق المستثمر الأجنبي أهمية بالغة على ما يتيح له قانون الاستثمار في الدولة المضيفة من حرية في تحويل أصل الاستثمار وعوائده إلى الخارج فضلا عن تحويل النواتج الناجمة عن التنازل أو التصفية وباقي الإيرادات لأن المستثمر الأجنبي لا يهتم بتحقيق الأرباح

(1): خرافي خديجة، دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة مقارنة ما بين الجزائر، تونس والمغرب، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015، ص ص 158-159.

بقدر ما يهيمه إمكانية تحويلها فيما الفائدة من الأرباح إن لم يكن بالإمكان تحويلها بحرية حسب رؤية المستثمر وبالتالي فإن إعاقة مثل هذا التحويل يعد عقبة في سبيل جذب رأس المال الأجنبي⁽¹⁾.

المطلب الثالث: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة 2000 إلى 2015

الجزائر تسعى جاهدة إلى إنشاء بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من خلال تقديم مجموعة من التحفيزات والضمانات وسن القوانين والتشريعات التي تساهم وتساعد دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2015).

الجدول رقم (2) : حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2015 الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر	280	1108	1065	638	882	1145	1888	1743
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر	2632	2746	2301	2581	1499	1691	1507	26200

المصدر: UNCTADSTAT.Unctad.org

الملاحظ من خلال الجدول رقم (2) أن السنوات الأخيرة عرفت مستويات مقبولة ومنتزعة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وقد ساهم قانون ترقية الاستثمارات لعام 1993 والذي تضمن الإعفاءات المقدمة للمستثمرين والقوانين التكميلية والمعدلة لقانون الاستثمار في زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة⁽²⁾.

(1): العامري وليد، الحوافز والحوافز القانونية للاستثمار الأجنبي في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، 2010-2011، ص 23.

(2): شعبان سهام، مداخلة بعنوان الإصلاحات الجبائية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر، المؤتمر العلمي حول الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في الوطن العربي، أيام 19-22 مارس، 2015 عمان، ص 14.

ولقد بلغت سنة 2006 ما يقارب 1888 مليون دولار بعدما كانت سنة 2000 لا تتعدى 280 مليون دولار ليرتفع سنة 2001 إلى 1108 مليون دولار وهذه السنة توافقت مع إصدار الأمر 01-03 وما تطوى عليه من حوافز ضريبية غير أنه يلاحظ بعد الانخفاضات والتي ترجع إلى عوامل أخرى متداخلة في مناخ الاستثمار الغير الحوافز الضريبية لنشهد سنة 2009 أعلى ارتفاع على مستوى حجم الاستثمارات مقارنة بسنوات سابقة بمبلغ 2746 مليون دولار وهذا راجع إلى تحسين الظروف الأمنية في الجزائر وتحقيق الاستقرار السياسي وكذلك العلاقات السياسية والاقتصادية المكثفة التي أقامتها الجزائر على مستوى السياسة الخارجية وذلك من أجل تحسين صورة وظروف الاستثمار في الجزائر.

والملاحظ أيضا من خلال الجدول أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بدأ بالانخفاض من سنة 2010 حيث بلغ حجم الاستثمارات 2301 مليون دولار مقارنة سنة 2009 و 2581 مليون دولار سنة 2011 ولقد بدأ حجم الاستثمارات الأجنبية أيضا بالانخفاض من سنة 2012 إلى سنة 2014 حيث سجل 1499 مليون دولار في سنة 2012 و 1507 مليون دولار في سنة 2014 وهذا مقارنة بسنوات سابقة و التي عرفت انتعاشا كبيرا في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفق إلى الجزائر إلا أن سنة 2015 عرفت انتعاشا كبيرا في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها وهذا بمبلغ 26200 مليون دولار وهذا راجع إلى الضمانات التي تمنحها الدولة إلى المستثمرين الأجانب حيث أن المستثمرين في الجزائر يتلقون معاملة منصفة وعادلة فيما يخص الحقوق و الواجبات المرتبطة باستثماراتهم

1- التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة 2002-2015

تعرف الجزائر بأنها بلد نفطي بالدرجة الأولى الأمر الذي يدفع بالمستثمر الأجنبي بتوجه إلى القطاع الصناعي المرتبط بالنفط باعتبارها الأكثر ربحية غير أنه مؤخرا يلاحظ بعض التوجه للقطاعات الأخرى وهذا نتيجة التحفيز التي تمنحها الدولة للمستثمرين في هذه القطاعات والجدول التالي يشير إلى أهم القطاعات الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

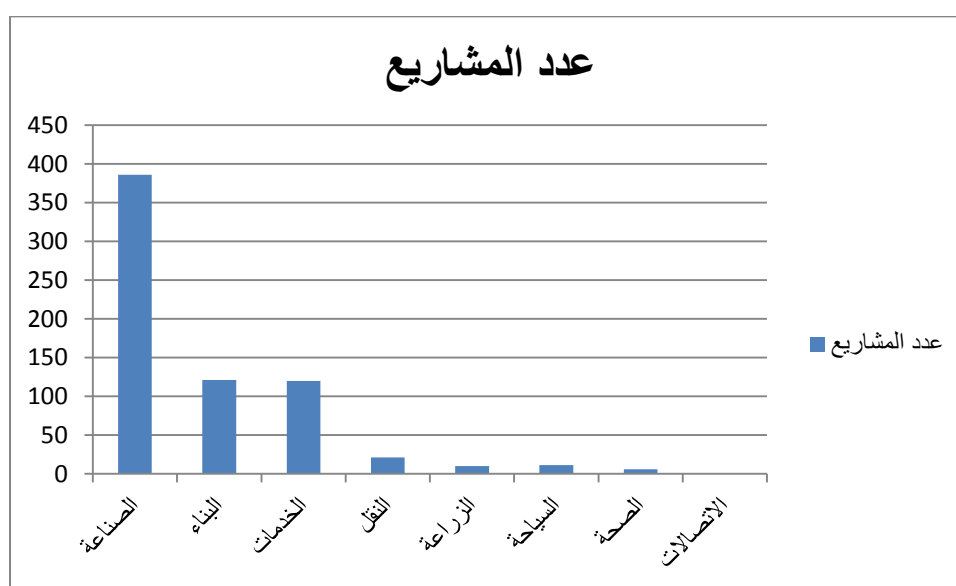
الجدول رقم (3): توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصادق عليها على أهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر في فترة 2002-2015

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	المبلغ بالمليون دج
الصناعة	386	57.10	1681400
البناء	121	17.90	98996
الخدمات	120	17.75	151335
النقل	21	3.11	13172
الزراعة	10	1.84	3117
السياحة	11	1.63	420657
الصحة	6	0.89	13573
الاتصالات	1	0.15	89441
المجموع	676	100	2471691

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz

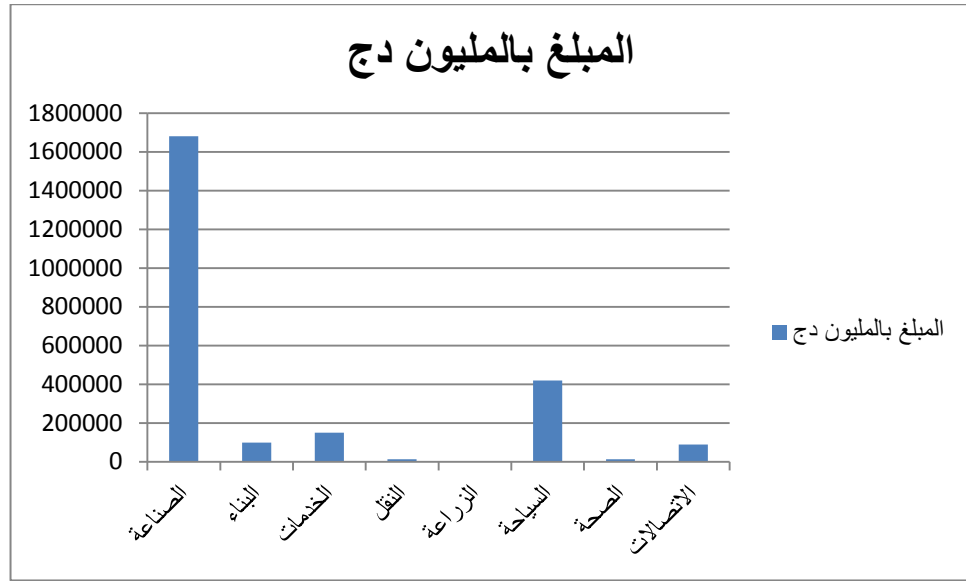
الشكل التالي يبين عدد المشاريع المصرح بها خلال الفترة 2002-2015.

الشكل رقم (3) : يمثل عدد المشاريع المصرح بها



المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

الشكل رقم (4) : يمثل مبلغ المشاريع المصرح بها



المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

من خلال الجدول رقم (3) والشكل (2) و(3) نلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر تتوزع على عدة قطاعات وهي كما يلي:

- قطاع الصناعة: حيث أن قطاع الصناعة هو أهم قطاع استقطب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة 2002-2015 بنسبة 57.10% من مجموع التدفقات للقطاعات حيث تم التصريح بـ 386 مشروع استثماري بمبلغ 1681400 مليون دينار
- قطاع البناء: حيث حل قطاع البناء المرتبة الثانية من حيث عدد المشاريع المصرح بها بـ 121 مشروع استثماري بقيمة 98996 مليون دينار جزائري.
- قطاع الخدمات: قد جاء قطاع الخدمات في المرتبة الثالثة من حيث عدد المشاريع المحصل عليها بـ 120 مشروع استثماري بمبلغ 151335 مليون دينار جزائري.
- قطاع النقل: حيث تم التصريح لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بـ 21 مشروع استثماري أجنبي في قطاع النقل بمبلغ 13172 مليون دينار جزائري.
- قطاع السياحة: سجل قطاع السياحة 11 مشروع استثماري حيث اتفق على هذه المشاريع مبلغ 420657 مليون دينار جزائري وهذا المبلغ يعتبر ثاني أكبر مبلغ أنفق على المشاريع الاستثمارية في الجزائر.
- قطاع الاتصالات: يعتبر قطاع الاتصالات الأضعف كمياً من ناحية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث بلغت نسبتها 0.15% من الحجم الإجمالي للاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى الجزائر.

- القطاعات الأخرى : لم تحظى القطاعات الأخرى كالزراعة والصحة بالمستويات المرغوبة رغم دورها في الاقتصاد حيث سجلت 10 مشاريع في قطاع الزراعة و 6 مشاريع في قطاع الصحة، أي بنسبة 1.84 و 0.89 على التوالي من إجمالي المشاريع الأجنبية المباشرة رغم سلسلة التحفيز والإصلاحات والامتيازات الممنوحة من طرف الدولة لهذه القطاعات يبقى الاستثمار فيها ضئيل جدا من طرف المستثمرين الأجانب.

2- التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

تتنوع الدول التي تقوم بالاستثمار في الجزائر لذلك سنحاول معرفة أكثر الدول والأقاليم المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2002-2015

الجدول رقم (4) يبين التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2002 إلى

2015

الوحدة مليون دينار جزائري

المناطق	عدد المشاريع	النسبة %	القيمة بالمليون دينار جزائري
أوروبا	377	55.76	898192
فيما بها الاتحاد الأوروبي	274	40	563346
آسيا	68	10.05	119506
أمريكا	16	2.36	65636
الدول العربية	200	29.58	1267592
أفريقيا	1	0.14	27799
أستراليا	1	0.14	2974
شركات متعددة الجنسيات	13	1.92	89992
المجموع	676	100	2471691

المصدر: www.andi.dz

حيث نلاحظ من خلال الجدول أن المشاريع الموجهة إلى الجزائر خلال سنة 2015 وصلت إلى 678 مشروع توزعت على 8 أقسام حيث كانت أكبر نسبة من نصيب الدول الأوروبية ب 55.76 بما فيها الاتحاد الأوروبي الذي يحتل المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع حيث استحوذ الاتحاد الأوروبي في الجزائر على

مشروع بنسبة 40 وبمبلغ قدره 563346 مليون دينار جزائري أما المرتبة الأولى من حيث المبلغ كانت من نصيب البلدان العربية بـ1267592 مليون دينار جزائري حيث أنفق هذا المبلغ على 200 مشروع وبنسبة 29.58 أما آسيا فقد استثمرت مبلغ 119506 مليون دينار جزائري وذلك بحصولها على 68 مشروع كما استثمرت أمريكا 65636 مليون دينار جزائري من خلال تحصلها على 16 مشروع أما كل من إفريقيا و أستراليا كان حضورهما ضعيف حيث استحوذتا على مشروع واحد لكل منهما حيث أنفقت إفريقيا على هذا المشروع بمبلغ 27799 مليون دينار جزائري أما أستراليا أنفقت مبلغ 2974 مليون دينار جزائري أما شركات متعددة الجنسيات فكانت حصتها 13 مشروع بمبلغ 89992 مليون دينار جزائري .

المبحث الثالث: علاقة سعر الصرف الدينار بالاستثمار الأجنبي (دراسة تحليلية وقياسية)

توجد علاقة وطيدة بين سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر لذلك قمنا بدراسة تحليلية لمعرفة مدى تأثير تقلبات سعر الصرف على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودراسة قياسية لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وبناء نموذج قياسي يسمح بتفسير ظاهرة سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول: دراسة تحليلية لسعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر

لقد ارتبط سعر الصرف بكل عملية تخص التنمية في البلاد حيث أن تدفقات الاستثمار الأجنبي أصبحت تتأثر بتقلبات أسعار الصرف والجدول التالي يبين تطور تدفق سعر صرف الدينار مقابل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

الجدول رقم (5) : يوضح تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب سعر الصرف خلال الفترة 2000 إلى 2015

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
1743	1888	1145	882	638	1065	1108	280	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر
69.36	72.64	73.36	72.06	77.36	79.68	77.26	75.26	سعر صرف دج/ \$
2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	السنوات
26200	1507	1691	1499	2581	2301	2746	2632	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر
100.46	80.56	79.38	77.55	72.85	74.31	72.64	64.58	سعر صرف دج/ \$

المصدر : من إعداد الطالب بإعتماد على UNCTADSTAT.Unctqd.org والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

من خلال الجدول (5) نلاحظ أن سعر صرف الدينار الجزائري تميز بالارتفاع المستمر عبر السنوات الأولى كما يلاحظ في الجدول مرفوق بزيادة معتبرة في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث ارتفع من 75.25 دج سنة 2000 إلى 77.26 سنة 2001 وهذا راجع إلى قانون الاستثمار لسنة 2001 والذي منح

العديد من الامتيازات والحوافز لصالح المستثمرين الأجانب، وإنشاء العديد من الهيئات الخاصة بتشجيع الاستثمار في الجزائر، وكذلك برنامج الإنعاش الاقتصادي والذي بدأ عام 2001 ولمدة ثلاثة سنوات ، حيث في تلك الفترة بلغ حجم تدفق الاستثمارات في الجزائر إلى 1108 مليون دولار القيمة التي لم تبلغها الجزائر خلال السنوات الماضية نلاحظ أن سنة 2002 تميز سعر صرف الدينار بارتفاع حيث سجل 79.68 دج أما حجم تدفق الاستثمار فقد انخفض مقارنة بالنسبة التي سبقته حيث بلغ حجم تدفقه 1065 مليون دولار أما في سنة 2003 و2004 انخفض سعر صرف الدينار وحجم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث بلغ سعر صرف الدينار الجزائري خلال هذه السنتين 77.39 و72.06 دج على التوالي و638 مليون دولار و882 مليون دولار أما من سنة 2005 و2006 فقد عرفت تقارب نسبي بين سعر الصرف هذه السنتين وكذلك حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي عرفت ارتفاع محسوس وهذا راجع إلى التخفيضات المعتمدة للدينار التي قام بها البنك المركزي وكذلك إلى السياسات المعتمدة من أجل تحرير التجارة الخارجية وكذلك الحال بالنسبة لسنة 2007 عرفت انخفاض في سعر صرف الدينار بـ 69.36 دينار للدولار الواحد وتدفق كبير في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك نفس الشيء لسنة 2008 وهي السنة التي شهدت الأزمة المالية العالمية حيث نلاحظ انخفاض سعر صرف الدولار أما حجم الاستثمار لم يتأثر وهذا لكون الاقتصاد الجزائري غير منفتح بشكل كبير على الاقتصاد العالمي العالمي، أما سنة 2009 إلى سنة 2012 فقد عرف سعر الصرف ارتفاع طفيف خلال هذه الفترة وكذلك بالنسبة إلى الاستثمار فقد عرف تدفق كبير في الاستثمارات حيث كانت هذه التدفقات 2746 مليون دولار سنة 2009 مقابل 72.64 لسعر صرف الدينار في هذه السنة.

أما سنة 2012 فقد كان سعر صرف الدينار يساوي 77.55 دج مقابل تدفق للاستثمار الأجنبي المباشر قدر بـ 1499 مليون دولار وفي سنة 2012-2013 سجلت ارتفاع في سعر صرف الدينار حيث ارتفع من 79.38 دج إلى 80.56 دج سنة 2014 وهذا راجع إلى انخفاض أسعار البترول في هذه السنة وكذلك العراقيل البيروقراطية وعدم استقرار التشريعات الاقتصادية وكذلك فضلا عن المخاوف التي خلفتها فرض قاعدة الاستثمار 51/49 في القانون المالية التكميلي لعام 2009 وكذلك الدور المحدود لقطاع الخاص في الجزائر، وسجلت انخفاض في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة أما في سنة 2015 فقد ارتفع سعر صرف الدينار بشكل كبير حيث وصل إلى 100.46 دينار لدولار الواحد وكذلك تدفق كبير لم تشهد السنوات السابقة في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث وصلت إلى 26200 مليون دولار حيث يمكن أن نستنتج أن انخفاض قيمة العملة الجزائرية له أثر إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وبالتالي فإن خفض سعر صرف الدينار يؤدي إلى زيادة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أن الدينار قد عرف عدة

تخفيضات كما هي مبينة في الجدول حيث استهدفت هذه التخفيضات العودة إلى وقيمتها الحقيقية في السوق من جهة ومن جهة ثانية للعمل على تشجيع الصادرات وكبح الواردات على النحو الذي يمكن من إصلاح العجز في الحساب الجاري.

المطلب الثاني: دراسة قياسية لعلاقة سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر

يهدف التشخيص الدقيق لأثر سعر الصرف على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تم تكوين نموذج قياسي لتحديد أثر التقلبات في سعر الصرف على مسار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2000 إلى 2015).

أولاً: تخصيص النموذج

1. الإطار الزمني للدراسة ومصادر البيانات المستخدمة : اعتمدت الدراسة على البيانات الصادرة عن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فيما يخص تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار، أما فيما يخص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر فتحصلنا عليها من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وتمثل بيانات السلاسل الزمنية مشاهدات سنوية عن كل متغير خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2015 آخر سنة توفرت لدينا الإحصائيات الكافية عنها.

2. التعريف بمتغيرات النموذج : لقد تم تقسيم المتغيرات المكونة للنموذج إلى متغيرات تابعة وأخرى مستقلة

ويمكن تعريفها كما يلي :

- **المتغير التابع** : ويتمثل في صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، وذلك على أساس أنها دولة نامية تتنافس مع الدول النامية الأخرى في جذب الاستثمار الأجنبي إليها. معبرا عنه بالمليار دولار أمريكي، ورمزنا له في الدراسة بالرمز "FDI".

- **المتغير المستقل** : هناك مجموعة من العوامل المؤثرة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومن أهمها الإصلاح الاقتصادي، معدلات التضخم، الناتج المحلي الإجمالي، المديونية الخارجية، الاستقرار السياسي، سعر الصرف والذي يعبر عن التوازن الخارجي للدولة، ولمعرفة أثر سعر صرف على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر اعتمدنا على سعر الصرف الاسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار كمتغير مستقل يؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، وذلك للارتباط الشديد للاقتصاد الجزائري بالدولار بسبب عائدات النفط، والذي رمزنا له بالرمز " TC " حيث نفترض وفقا للمنطق الاقتصادي أن هناك علاقة طردية أي أثر إيجابي بين الاستقرار في سعر الصرف وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى

الجزائر، فبقاء التقلبات في سعر الصرف عند أدنى مستوياتها يعني مزيداً من الاستقرار في المناخ الاستثماري وبالتالي تشجيع المستثمرين على اتخاذ القرار الاستثماري، وذلك مع افتراض ثبات العوامل الأخرى. وعليه يمكن صياغة المعادلة الخطية للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر بالشكل التالي : $FDI = a + b.TC + \varepsilon_i$

حيث :

✓ b : معلمة النموذج.

✓ a : الثابت.

✓ ε_i : الخطأ العشوائي وهو الفرق بين القيمة الحقيقية والقيمة التقديرية للاستثمار الأجنبي المباشر،

وهو يتبع التوزيع الطبيعي.

ثانياً: تقدير النموذج

تم استخدام طريقة المربعات الصغرى لتحديد العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر وتقلب سعر الصرف الاسمي للدينار الجزائري خلال فترة (2000 - 2015) وتعد هذه الطريقة من أهم طرق التكبير وأكثرها شيوعاً كونها تعتمد على مبدأ تصغير مجموع مربعات وأخطاء إلى أدنى حد ممكن، أما فيما يخص معالجة البيانات وتقدير المعلمات تم الاستعانة ببرنامج الاقتصاد القياسي والمتمثل في البرنامج الإحصائي " Eviews " وذلك من أجل الحصول على نتائج دقيقة، وسوف يتم الاعتماد على المعطيات المتوفرة في الملحق رقم (01) والذي يلخص المتغيرات التي يشملها النموذج، وكانت نتائج التقدير كما يلي :

الجدول رقم (06): نتائج تقدير أثر تقلب سعر صرف الدينار مقابل الدولار على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2000 – 2015)

Dependent Variable: IDE

Method: Least Squares

Date: 06/07/17 Time: 14:55

Sample: 2000 2015

Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-6.950626	2.621475	-2.651418	0.0190
TC	0.071651	0.034933	2.651084	0.0595
R-squared	0.631063	Meandependent var	1.583750	
Adjusted R-squared	0.476139	S.D. dependent var	0.703883	
S.E. of regression	0.638892	Akaike info criterion	2.058307	
Sumsquaredresid	5.714569	Schwarz criterion	2.154881	
Log likelihood	-14.46646	Hannan-Quinn criter.	2.063253	
F-statistic	6.206946	Durbin-Watson stat	0.554813	
Prob(F-statistic)	0.059461			

المصدر : مخرجات برنامج "Eveiws"

بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي "Eveiws" الموضحة في الجدول أعلاه تحصلنا على المعادلة التالية :

$$FDI = -6.95 + 0.071.TC$$

$$(-2.65) \quad (2.65)$$

$$R^2 = 0.6310$$

$$F = 6.20$$

$$\bar{R}^2 = 0.4761$$

$$N = 16$$

حيث :

القيم الموضوعه بين قوسين تمثل إحصائية ستيودنت t.

R^2 : معامل التحديد.

\bar{R}^2 : معامل التحديد المصحح.

N : عدد المشاهدات.

F : إحصائية فيشر.

ثالثا: اختبار النموذج الخطي

يتم اختبار معلمات النموذج من الناحية الاقتصادية لتحديد مدى مطابقتها للتوقعات المسبقة، ومن الناحية الإحصائية لتحديد مدى معنوياتها الإحصائية.

- الاختبار الاقتصادي:

تدل الإشارة في معادلة الانحدار الخطي المقدر بالنسبة لمعامل سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار على أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار علاقة طردية والذي يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية أي أن أي زيادة خاصة في استقرار سعر صرف الدينار مقابل الدولار تتبعها زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، بمعنى أنه إذا زاد استقرار سعر صرف الدينار مقابل الدولار بوحدة واحدة سيرتفع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر بمقدار 0.071 وحدة، ومنه هذا المتغير مقبول من الناحية الاقتصادية.

- الاختبار الإحصائي:

ونعتمد على ما يلي :

1- اختبار القدرة التفسيرية للنموذج: اختبار معامل التحديد R^2

من خلال النتائج المتحصل عليها من برنامج "Eveiws"، يقدر معامل التحديد المصحح 0.4761 مما يدل على ارتباط غير قوي بين سعر صرف الاسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يدل على أن 47.61% من التغير الناتج من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مفسر من قبل المتغير المستقل (سعر الصرف)، وبالنسبة المتبقية من مجموع تغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تفسرها تغيرات أخرى، ومنه هذا النموذج ليس له قدرة تفسيرية.

2- اختبار المعنوية الكلية : إحصائية فيشر F :

$$\begin{cases} H_0 : a = b = 0 & \text{فرضية العدم} \\ H_1 : a \neq 0 \therefore b \neq 0 & \text{الفرضية البديلة} \end{cases}$$

ويتم اختبار المعنوية الكلية بمقارنة قيمة F المحسوبة عند مستوى معنوية معين مع القيمة الجدولية التي يتم استخراجها من جداول فيشر بالاعتماد على درجة حرية $(n-k)$ فإذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية فإننا نقبل الفرضية البديلة، أما إذا كانت قيمة F المحسوبة أقل من F الجدولية فإننا نقبل فرضية العدم.

$$\begin{cases} F_t = 4.28 & \text{(تأخذ من جدول توزيع فيشر)} \\ F_c = 6.20 & \text{(الإحصائية الاختبار)} \end{cases}$$

عند مقارنة إحصائية فيشر المحسوبة مع القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5% نجد أن قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية، وبالتالي سوف نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة. أي أن التغير في سعر الصرف يؤثر على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وهو ما يدل على أن معادلة الانحدار لها معنوية إحصائية.

3- اختبار المعنوية الفرضية :

لاختبار المعنوية الفرضية نقوم بإجراء اختبار ستودنت t :

عند مستوى المعنوية 5% نقارن بين القيمة المطلقة لـ t المحسوبة والجدولية، فإذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم أي أن المعلمة لها معنوية إحصائية

$$\begin{cases} t_t = 2.06 & \text{القيمة الجدولية} \\ t_c = 2.65 & \text{القيمة المحسوبة} \end{cases}$$

وعند مقارنة t المحسوبة بقيمة t الجدولية نجد أن t المحسوبة أكبر من t الجدولية، ومنه سنقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم، وبالتالي فإن المعلمة b لها معنوية إحصائية، أما معلمة الثابت فليس لها معنوية إحصائية.

خلاصة:

أقدمت الجزائر على إدخال تغييرات عميقة على الاقتصاد الوطني، حيث قامت بتغييرات عديدة في السياسة الاقتصادية حيث تحول نظام الصرف فيها عن نظام التثبيت إلى نظام التعويم المدار، وكذلك وضع مجموعة من القوانين خاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر ومنح ضمانات لحماية المستثمرين الأجانب ومنحهم امتيازات و ضمانات، وهذا من أجل ضمان تدفق أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر وقمنا بتحليل تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مقابل سعر صرف الدولار خلال الفترة (2000-2015)، وكذلك قمنا بدراسة قياسية لأثر سعر الصرف على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (2000-2015) وهذا بالاعتماد على بيانات من مصادر مختلفة والمقارنة بينها بغية الحصول على معلومات دقيقة، ومعالجتها واختبار العلاقة بين المتغير وهذا بالاستعانة ببرنامج "Eveiws".

خاتمة عامة:

تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعتبر عنصر هام لتحقيق النمو الاقتصادي في البلدان النامية، خاصة بعد زيادة حركة رؤوس الأموال على المستوى العالمي، وزيادة تدفقها نحو الدول النامية ومع ذلك لا يزال تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه الدول دون مستوى الطموح وذلك رغم الجهود المبذولة من طرفها وخاصة ما تعلق منها بتوفير مناخ الاستثمار المناسب وتعزيزه بالحوافز والضمانات والامتيازات، والجزائر واحدة من الدول النامية التي تسعى إلى زيادة حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية إليها، لهذا عرفت عند الثمانينات تحول في وجهتها السياسية والاقتصادية وذلك من خلال توفير بيئة ملائمة لاستقطاب الاستثمارات من خلال منح امتيازات ووضع قوانين تحمي المستثمر الأجنبي، وكذلك إصلاح سياسة الصرف المنبعثة، خلال تحول نظام الصرف من نظام التثبيت إلى نظام التعويم المدار والذي صاحب تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي، الذي يشمل عدة قطاعات ومن بينها تطبيق سياسة الرقابة على الصرف والتي نمت على مجموعة من القوانين مثل قانون 90-10 والمتعلق بالنقد والقرض، وكذلك إصلاح سياسة سعر الصرف والتي لها دور فعال في التأثير على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث يعتبر سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على فعالية التجارة الخارجية بصفة خاصة، وهذا ما يعطيه القدرة في المساهمة في تحقيق توازن الاقتصاد الكلي للدول كما أن له دور كبير في رفع قدرتها التنافسية الاقتصادية العالمية.

جاءت هذه الدراسة باحثة في موضوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة والدور الذي يلعبه سعر

الصرف في التأثير على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة من سنة 2000 إلى 2015.

اختبار صحة الفرضيات :

• **الفرضية الأولى :** يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حركة من حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل ويتحدد من خلال مجموعة من المؤشرات ترتبط بالمكان الذي يكون موجود فيه هذا الاستثمار حيث تبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو انتقال حركة رؤوس الأموال من دولة إلى دولة أخرى في المدى الطويل أي من الدولة الأم إلى الدولة المضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة ويتحدد وفق مجموعة من العوامل منها السعر والذي يؤثر على حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الدول المضيفة له.

• **الفرضية الثانية** : يؤثر سعر الصرف على جلب الاستثمارات الأجنبية في الجزائر بطريقة إيجابية لأن سعر الصرف هو أحد أهم المتغيرات الاقتصادية الذي يتم على أساسه تفسير قدوم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر أي أن زيادة في استقرار سعر الصرف تنتج عنه زيادة في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

نتائج الدراسة :

- يعتبر سعر الصرف بمثابة القناة التي تسري عبرها المبادلات التجارية بين الدول من خلال تحديد عملة كل بلد بعملة بلد آخر مما أدى بالكثير من الدول إلى جعل استقرار سعر الصرف من الأولويات السياسية الاقتصادية.

- تسعى الجزائر جاهدة إلى جلب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من خلال تقديم ضمانات حماية الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك التحفيز والإصلاحات المختلفة التي قامت بها مثل إصلاح سياسة سعر الصرف في الجزائر، لكن يبقى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها محدود مقارنة بالبلدان النامية الأخرى.

- حجم الاستثمارات كان متواضعا خلال سنة 2000 إلى سنة 2004 حيث كان في سنة 2000 يساوي 280 مليون دولار، أما سنة 2004 كان يبلغ حوالي 882 مليون دولار، وهو ذات طابع غير منتج يتجلى في قطاع الخدمات.

- هناك علاقة طردية موجبة بين سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر حيث أن إذا زاد استقرار سعر الصرف بوحدة واحدة سيزيد تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر بـ 0.071 وحدة أي بـ 7%.

التوصيات:

- ضرورة تشجيع كل أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا الحديثة والخبرات نحو القطاعات الإدارية والتنظيمية.

- ضرورة توجيه الاستثمار الأجنبي نحو القطاعات المنتجة.

- إعطاء أهمية كبيرة لسعر الصرف وجعله كأداة ضبط التجارة الخارجية من أجل جذب أكثر

للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- إعادة سعر الصرف إلى مستواه الحقيقي لضمان التوازن في ميزان المدفوعات واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

آفاق الدراسة :

أما فيما يخص آفاق الدراسة فنقترح بعض الدراسات كالتالي :

- تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على قطاع المحروقات.

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تفعيل المؤسسات الاقتصادية في الجزائر.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

- 1- أبو قحف عبد السلام، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثانية، الإسكندرية 1991.
- 2- أبو قحف عبد السلام، اقتصاديات الإدارة و الاستثمار، الدار الجامعية، بيروت، 1993.
- 3- أبو قحف عبد السلام، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 1989.
- 4- أبو قحف عبد السلام، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مكتبة الاشعاع، الطبعة الأولى بيروت، 2001.
- 5- أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي والدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
- 6- براء عبد الرحمان وآخرون، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الابراهيمية، 2005.
- 7- البنا محمد، قضايا معاصرة اقتصاديات معاصرة ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
- 8- تايه النعيمي عدنان، إدارة العملات الأجنبية، دار المسيرة، الطبعة الأولى، الأردن، 2012.
- 9- ثومي عبد الرحمان، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الواقع والأفاق دار الخلدونية، طبعة 2011، الجزائر، 2011.
- 10- الجبوري عبد الرزاق حمد حسين، دور الاستثمار الأجنبي المباشر، دار الحامد، طبعة الأولى، عمان، 2014.
- 11- حسين كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار الصفاء، الطبعة الأولى، 2011.
- 12- الحجار بسام، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، لبنان، 2009.
- 13- الحمزاوي حمد كمال، سوق الصرف الأجنبي، منشأة المعارف لنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2009.
- 14- خريس نجيب سمير، المتاجرة في العملات، دار النفائس، الطبعة الأولى، الأردن، 2012.
- 15- خليل سامي، الاقتصاد الدولي، دار النهضة، القاهرة، 2005.
- 16- سالم رشدي سيد، إدارة التمويل الدولي، الراية لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2015.

- 17- سليمان محمد عبد الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة، الأكاديميون لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
- 18- سي محمد كمال، مدخل للاقتصاد الدولي، دار الخلدونية، طبعة الأولى، الجزائر، 2015.
- 19- صدقة عمر محمد هاشم، ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
- 20- عبد المطلب عبد المجيد، اقتصاديات سعر الصرف، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2016.
- 21- عبد الله محمد عبد العزيز، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، الطبعة الأولى، الأردن، 2005.
- 22- غانم محمد، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر 2000.
- 23- فخري نعمة سمير، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري لنشر، الأردن، 2010.
- 24- فرحان المشهداني خالد أحمد، التمويل الدولي، دار الأيام، الطبعة الثانية، الأردن، 2015.
- 25- فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2010.
- 26- القريشي محمد صالح، المالية الدولية، الوارق لنشر، الطبعة الأولى، 2008.
- 27- لطلو موسى بخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية، الطبعة الأولى، لبنان، 2010.
- 28- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2007.
- 29- مجدي محمد شهاب وآخرون، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى بيروت لبنان، 2008 .
- 30- مجيطة مسعود، دروس في المالية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
- 31- محمد يونس محمد وآخرون، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.

32- منصورى الزين، تشجيع، الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الرأية لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012.

33- النجار فريد، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.

34-نزيه عبد المقصود محمد مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر، الجامعي، الإسكندرية، 2008.

35- هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي، إثراء لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، العراق، 2010.

36- الوادي محمود حسين وآخرون، العولمة وأبعادها الاقتصادية، مكتبة المجتمع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2009.

ثانيا: المجالات

1-بربري محمد أمين، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع.

2- حمدي فلة، حمدي مريم، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين التحفيز القانوني والواقع المعيق، مجلة الفكر العدد 10، بسكرة.

ثالثا:المذكرات و الرسائل الجامعية

1- السعيد عناني، آثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهتها، مذكرة ماجستير، في العلوم التجارية، كلية العلوم تجارية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2005-2006.

2- العامري وليد الحوافز القانونية للاستثمار في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر I

3- براهيمية نبيل، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، حالة الدول النامية ، مذكرة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة باجي مختار عنابة، 2016-2017 .

4- بعداش عبد الكريم الاستثمار الأجنبي المباشر، وأثاره على الاقتصاد الجزائري مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2007-2008.

- 5- بغداد زيان، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثارها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائر، مذكرة ماجستير في المالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2012-2013.
- 6- بن حمودة فاطمة الزهراء، أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر
- 7- بن حسين ناجي، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2006-2007.
- 8- بن طيرش عطاء الله، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية، مذكرة ماجستير في التجارة الدولية، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي غرداية، 2010-2011.
- 9- بلقاسم لينده، أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية، دراسة قياسية حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012-2013.
- 10- بيبوض محمد العيد، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغربية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010-2011.
- 11- جعفري عمار، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013.
- 12- فيصل حبيب حافظ، دور الاستثمار المباشر في تنمية الاقتصاد المملكة العربية السعودية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2004-2005.
- 13- خرافي خديجة، دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مقارنة ما بين الجزائر تونس والمغرب، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015.
- 14- دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر، مذكرة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015.

- 15- زودة عمار، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في المالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011.
- 16- سحنون فاروق، قياس بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2009-2010.
- 17- سحنون ياسمين، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وأثرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير في التحليل والاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2011-2012.
- 18- سعيدة شطباني، محددات سعر الصرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق استقرار اقتصادي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم التجارية، جامعة المسيلة، 2011-2012.
- 19- سعايدي يحي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011.
- 20- صحراوي سعيد، محددات سعر الصرف دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، 2009-2010.
- 21- صياد شهيناز، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية جامعة وهران، 2012-2013.
- 22- كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011.
- 23- كاكي عبد الكريم، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية المركز الجامعي غرداية، 2010-2011.
- 24- لقوي عبد الحفيظ، مخاطر تمويل الاستثمار الأجنبي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة 2009-2010 .
- 25- محمد سارة، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة ماجستير في قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010.

26- مصباح بلقاسم ، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006.

27- ناصري نفيسة، أثر سعر الصرف على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مذكرة ماجستير في المالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان 2010-2011.

رابعاً: الملتقيات والندوات العلمية

1- آمال تحتوني ، بلال مخلصو، الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تحت شعار " كيف يصبح الاستثمار الخاص الأجنبي في خدمة التنمية الوطنية، المنعقد يومي 18-19 نوفمبر 2015 جامعة الحاج لخضر باتنة.

2- شعبان سهام، مداخلة بعنوان الإصلاحات الاقتصادية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر، مؤتمر العلمي حول الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في الوطن العربي، أيام 19-22 مارس، عمان 2015.